This project is funded by the European Union

LAW Legal Action Worldwide

دعوة لتطبيق العدالة التحويلية

التصورات حول العدالة في الجمهورية العربية السورية مع بداية المرحلة الانتقالية

Legal Action Worldwide الحركة القانونية العالمية | سوريون من أجل الحقيقة والعدالة | المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية | كانون الأول/ديسمبر 2025

هذا الإصدار مموّل من الاتحاد الأوروبي. وتعود مسؤولية محتواه كاملةً إلى الحركة القانونية العالمية (LAW) وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، ولا يعبّر بالضرورة عن آراء الاتحاد الأوروبي.

Legal Action Worldwide الحركة القانونية العالمية
سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية
كانون الأول/ديسمبر 2025

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 4
I. المقدمة 10
II. المنهجية 11
- أ. منهجية الاستطلاع 11
- ب. نبذة عن عينة الاستطلاع 12

III. عملية العدالة الانتقالية في سوريا 14
IV. التصورات حول العدالة في الجمهورية العربية السورية 17
- أ. ماذا تعني العدالة للناس في سوريا؟ 18
  - تعريفات العدالة 18
  - العدالة كشرط أساسي للسلام 20
  - الآراء بشأن العفو 22
  - من المسؤول عن تحقيق العدالة؟ 23
- ب. ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه العدالة الانتقالية في سوريا؟ 25
- ج. هل يثق السوريون بالمؤسسات لتحقيق العدالة؟ 29
  - الثقة في الحكومة 29
  - الثقة في النظام القضائي 32
  - دور المؤسسات الدولية 35
- د. ما الانقسامات القائمة في تصورات العدالة بين السوريين؟ 36
  - النوع الاجتماعي 37
  - الوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع التعليمي 38
  - الهوية الدينية والعرقية 40

الخاتمة 42
التوصيات 45
الملحق الأول - منهجية الاستطلاع 51
الملحق الثاني - تعليمات الاستطلاع 55
الملحق الثالث - استبيان الاستطلاع 56

ملخص تنفيذي

أدّى سقوط حكومة الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى إنهاء أكثر من خمسين سنة من الحكم الاستبدادي وفتح مرحلة جديدة دقيقة لم يسبق لسوريا أن مرت بها. وفي ظلّ حالة انعدام الأمن المستمرة والانقسامات المجتمعية وضخامة مهام إعادة بناء الدولة، يواجه السوريون اليوم سؤالًا أساسيًا: ماذا تعني العدالة بعد كل هذه السنوات من الحرب والقمع؟

يقدّم هذا التقرير نتائج دراسة تشاركية بارزة حول تصوّرات السوريين للعدالة في مرحلة ما بعد الصراع وتغير النظام. واستنادًا إلى 1101 استجابة جُمعت عبر 13 محافظة، ترصد الدراسة كيفية فهم السوريين للعدالة والجهات التي يثقون بها لتحقيقها وتصوراتهم لشكل عملية العدالة الانتقالية في المستقبل. وتُعدّ هذه الدراسة أول مسح وطني شامل يوثّق مواقف الشعب في سوريا تجاه المؤسسات المكلّفة اليوم بإعادة بناء سيادة القانون.

دعوة لتطبيق العدالة التحويلية

يريد السوريون عدالة تُعيد رسم معالم المستقبل. فقد ربط المشاركون العدالة بإعادة بناء مجتمع منصف إذ عرّف 47% منهم العدالة بأنها استعادة الحقوق، وأكّد % على المساواة وعدم التمييز واعتبر 15% أن سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة هي الأولوية، فيما ربط 13% العدالة بالسلام والاستقرار وبناء الوطن. وهم بالتالي لا يطالبون بعدالة انتقالية تقليدية تنظر إلى الماضي بل يتطلعون إلى عدالة تحويلية تستهدف تفكيك البُنى التي أفسحت المجال لأعمال العنف والإقصاء والإفلات من العقاب. وعلى حد قول أحد المشاركين: "العدالة تعني أن يحميني القانون لا أن أُدان به"، بينما عرفّها شخص آخر على أنها "المساواة أمام القانون والاعتراف بحقوق كل إنسان دون تمييز". وانطلاقًا من هذه الرؤية، يرى 91% من السوريين أنّ السلام لا يمكن أن يتحقّق من دون عدالة، وهو تذكير واضح بأن الحقوق وسيادة القانون يُنظر إليهما كأساس للتعافي الوطني، لا كعائق أمامه.

عيّنة الاستطلاع

يرصد هذا الاستطلاع آراء 1101 سوري من 13 محافظة ممثلاً بذلك شريحة واسعة ومتنوعة من المجتمع. وكان المشاركون موزعين تقريبًا بالتساوي بين النساء (53%) والرجال (47%) وتراوحت أعمارهم بين 18 و89 عامًا. وتشمل العينة أبرز الجماعات العرقية والدينية (نسبة العرب 78% والأكراد 19%، مع تمثيل للعلويين والشيعة والمسيحيين والدروز وغيرهم). وتبيّن أن الكثير من السوريين قد تأثروا بالنزوح والأضرار الناجمة عن الصراع إذ أفاد 31% بأنهم نزحوا و14% بأنهم تعرضوا للاعتقال و23% بأن أحد أفراد أسرتهم كان معتقلًا أو مفقودًا.كما لوحظ أن مستوى التعليم مرتفع نسبيًا (49% من ذوي التعليم الجامعي أو الدراسات العليا). وعلى الرغم من أن العينة لا تمثل كل سكان سوريا، إلا أن تنوعها الجغرافي والاجتماعي يوفر صورة موثوقة عن مواقف الشعب تجاه العدالة والمساءلة في مرحلة الانتقال.

أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الاستطلاع

1.السوريون يعرّفون العدالة بمصطلحات تحويلية.

47%

يعتبر **المشاركون** أن العدالة لا تقتصر على العقاب أو طيّ الصفحة بل أنها تكمن في **استعادة الحقوق والكرامة**

20%

والمساواة وعدم التمييز

15%

وسيادة القانون والحماية القانونية

13%

والسلام وبناء الوطن

2.النساء يعبّرن عن رؤية أكثر دعمًا للتحول وارتكازًا على الحقوق.

يشير أكثر من نصف **النساء**، بنسبة **56%** إلى الحقوق أو حقوق الإنسان عند تعريفهن للعدالة

بينما تنخفض هذه النسبة إلى **39%** **لدى الرجال.**

3.العدالة تُعدّ شرطًا أساسيًا للسلام والتعافي الوطني.

يرى السوريون بنسبة **91%** أن **العدالة ضرورة لتحقيق السلام**، في تأكيد على قناعة راسخة بأن المساءلة والمصالحة مساران متلازمان.

أما نسبة الذين يعتبرون أن **السلام ممكن أن يتحقق من دون عدالة** فلم تتجاوز **9%** ويؤكد ثبات هذا الرأي عبر مختلف الأجناس والمناطق والأعراق أن العدالة تُعتبر بأنها الركن الذي يرتكز عليه مشروع إعادة بناء الوطن والاستقرار طويل الأمد.

4.السوريون يعرّفون العدالة بمصطلحات تحويلية.

عندما سُئل **المشاركون** عن وضع آليات العدالة الانتقالية بالترتيب، اعتبر **63%** منهم أن معاقبة الجناة هي **أولويتهم الأولى**،

بينما وصلت نسبة من أدرجوها ضمن خياراتهم **الثلاثة الأولى** إلى **83%**

5.رفض الإفلات من العقاب يحظى بإجماع شبه تام.

وصلت نسبة **المشاركين** الذين رفضوا منح عفو شامل **للمتورطين في الصراع** إلى **84%**

ومن بين الذين أيدوا منح عفو محدود، أشار أكثر من **70%** إلى عدم تطبيقه إلا على الأطراف الثانويين أو الأفراد **"الذين لم يلطخوا أيديهم بالدم"**، ما يدل على تأييد قوي لعدالة تفاضلية ترفض الإفلات من العقاب ولكنها تتيح المصالحة للمتورطين الثانويين.

6.قول الحقيقة وتوثيق التاريخ أمران بالغا الأهمية.

أفاد **المشاركون** بنسبة **89%** أنه من المهم **إنشاء سجل تاريخي رسمي** وتوزعوا بين

49% من اعتبره "مهمًا جدًا"

40% و"مهمًا"

ومن بين أولئك **الذين تعرضوا للاعتقال خلال فترة الصراع**، اعتبر أكثر من نصفهم **60%** ذلك **"مهمًا جدًا"**، وارتفعت النسبة إلى **76%** بين من اعتُقلوا قبل العام 2011.

أما **ذوو المعتقلين**، فقد اعتبر

56% (خلال الصراع) ذلك **"مهمًا جدًا"**،

71% (قبل 2011)

ولم يُجب أي مشارك من هذه الفئات بأن الحقيقة "غير مهمة".

7. التعويضات واستعادة الممتلكات وإعادة البناء عناصر ضرورية للانتصاف.

67%

أدرج **معظم المشاركين** **التعويض المالي** ضمن أولوياتهم الثلاثة لتحقيق العدالة، بينما اعتبره جزء منهم 12% الأولوية الأولى

كما وضع أغلبيتهم **72%** **استعادة الممتلكات** ضمن خيارتهم الثلاثة الأولى، وشمل البعض 36% **إعادة بناء البنية التحتية**.

8.مشاركة الضحايا أمر متوقع.

تعتبر الغالبية العظمى من **المشاركين** **85%**

أن **مشاركة الضحايا** مهمة، إذ يرى نصفهم تقريبًا 51% أن هذه المشاركة **"مهمة جدًا"**

بينما يصفها 34% بأنها **"مهمة"**

أما نسبة الذين أفادوا بأنهما **"مهمة إلى حد ما"** أو **"ليست مهمة"** فلم تتجاوز 8%

ومن بين **الناجين من الاعتقال**، صنّف **76%** المشاركة بأنها **"مهمة جدًا"**، وهي نسبة ترتفع أيضًا لتتراوح بين **60%** بين **ذوي المعتقلين**. وتعكس هذه الأرقام مطالبة عامة قوية بعدالة شاملة تركز على الناجين.

9.الثقة بالمؤسسات السورية طموح هشّ.

لقد عبّر نصف المشاركين تقريبًا، **54%** ، عن ثقتهم في نظام العدالة. لكن تظهر هذه الأجوبة النوعية أن هذه الثقة ليست نابعة من تجربة مباشرة مع النظام القائم بل هي تعبير عن تفاؤل مشروط بمستقبل انتقال سياسي مرتقب.

10.السوريون يفضلون عملية عدالة بقيادة وطنية.

يرى **61%** من **المشاركين** أن قيادة جهود العدالة يجب أن تكون من صلاحية المؤسسات الحكومية السورية،

فيما يرى **32%** أن هذه المهمة منوطة بالمحاكم،

بينما لا يؤيد سوى **7%** فقط إيكال المهمة إلى الهيئات الدولية.

وقد تبيّن أن الوعي بالمؤسسات الدولية للعدالة محدود إذا أفاد ما يقارب نصف المشاركين **48%** بعدم إطلاعهم على أي من هذه المؤسسات (بما فيها المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية). ويبدو أن النساء أقل وعيًا بها من الرجال (60% مقابل 35%)، ما يبرز الحاجة إلى تصميم آليات محلية متاحة للجميع.

11.الانقسامات العرقية والإقليمية مستمرة في مسألة الثقة والأولويات.

في حين يفيد غالبية **المشاركين** **الأكراد** **87%** بأنهم **"غير مطمئنين"** أو **"غير مطمئنين إطلاقًا"** بشأن الوضع في سوريا، لا تتجاوز هذه النسبة بين **المشاركين العرب** 11%

كما تتجلى هذه الهوّة في الثقة بالمؤسسات حيث عبّر **82%** من الأكراد عن **"عدم ثقة"** أو **"عدم ثقة شديدة"** في النظام القضائي مقابل 15.5% فقط من العرب.

وينعكس هذا الانقسام بوضوح في تقييم نزاهة الأحكام القضائية، حيث وجد **85%** من الأكراد أنها **غير موثوقة**، بينما رأى 85% من العرب **عكس ذلك تماماً**

I. المقدمة

1. شنّ ائتلاف من قوى المقاومة السورية بقيادة هيئة تحرير الشام في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 هجومًا على دمشق أنهى 53 عامًا من حكم عائلة الأسد. وقد شكّل سقوط حكومة الأسد بداية فصل جديد في تاريخ سوريا. وبالرغم من أن البلاد لا تزال مثقلة بآثار الحرب المدمرة التي استمرت لثلاث عشرة سنة وتواجه أزمات عديدة متداخلة ببعضها البعض، من الجفاف وانعدام الأمن الغذائي إلى النزوح الجماعي والتوترات المجتمعية والانهيار الاقتصادي، إلا أن الحكومة التي تولت الحكم بعد رحيل الأسد اتخذت خطوات حاسمة نحو إعادة الإعمار والإصلاح. فقد تم اختيار رئيس انتقالي واعتماد دستور مؤقت وتوحيد الأجهزة الأمنية وإجراء انتخابات غير مباشرة لبرلمان انتقالي هو مجلس الشعب. ومع رفع العقوبات وسداد الديون الدولية وبدء تدفق المساعدات إلى البلاد، تقف سوريا عند مفترق طرق هشّ لكنه يعد بإعادة البناء والتعافي.

2. ظل النظام القضائي والمجال القانوني في سوريا على مدى عقود واقعين تحت تأثير الحكم الاستبدادي الذي قيّد عملهما ووظيفتهما. فقد كرّس دستور العام 1973 هيمنة حزب البعث، بينما أدت حالة الطوارئ التي دامت ما يناهز خمسين عامًا إلى ترسيخ السلطة في يد الرئيس. وكان الجهاز القضائي يخضع لإدارة المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الرئيس نفسه، بينما تقع النيابة العامة تحت إشراف وزير العدل الذي ينتمي لحزب البعث. كما امتد نفوذ الحزب إلى نقابة المحامين وكليات الحقوق في البلاد. وقد ضمن حافظ الأسد ومن بعده بشار الأسد من خلال هذه الآليات أن يكون القانون في خدمة السلطة لا في خدمة العدالة، ما أدّى إلى إضعاف المؤسسات المكلفة بصون سيادة القانون.

3. مع انتهاء عصر الأسد تواجه سوريا سؤالًا مفصليًا: ماذا تعني العدالة لشعبها؟ فمسار العدالة الانتقالية في البلاد لن يحدّد اتجاه الإصلاح السياسي فحسب، بل سيعيد أيضًا تشكيل النسيج الاجتماعي الذي يجمع السوريين. ويُعدّ إعادة بناء السلطة القضائية، من خلال الإصلاح الدستوري وتعديل التشريعات وتعزيز قدرات القضاة والمحامين، خطوةً لا غنى عنها. ومع ذلك، ما يزال هناك نقص حاد في البيانات حول رؤية السوريين لمفاهيم العدالة والمساءلة والمصالحة. فكيف ينظر المواطنون العاديون إلى المحاكم؟ وما الذي يعتبرونه ضروريًا لتحقيق سلام مستدام بعد سنوات من العنف والإفلات من العقاب؟

4. من دون الإجابة على هذه الأسئلة ستظل أي عملية للعدالة الانتقالية معرّضة لخطر الانفصال عن واقع السوريين وتطلعاتهم. ولذلك يهدف هذا التقرير إلى سدّ هذه الفجوة مستندًا إلى أبحاث قائمة على المشاركة وآراء 1101 سوري للبحث في كيفية تعريف الناس في مختلف أنحاء البلاد لمفهوم العدالة وما ينتظرونه من نظام موجود لتحقيقها. ومن خلال إرساء السياسات وجهود الإصلاح على التجارب التي عاشها السوريون وتصوراتهم، يسعى هذا التقرير إلى الإسهام في صياغة مسار أكثر شمولًا ومشروعية واستدامة نحو تحقيق العدالة في سوريا الجديدة.

II. المنهجية

5. تعود البيانات والتحليلات الواردة في هذا التقرير إلى منهجية بحث شاملة ومصممة بدقة. وقد تم إعداد هذا النهج بالتعاون مع خبراء في تصميم استطلاعات الرأي وتحليل البيانات والبحث الميداني داخل سوريا. كما خضعت المنهجية لمراجعة من جهات داخلية وخارجية لضمان الالتزام بأعلى معايير أخلاقيات البحث ودقة البيانات والحياد، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في السياقات المتأثرة بالصراع. وقد طُبِّقت هذه المعايير باستمرار طوال مراحل جمع البيانات وتحليلها. ويستعرض هذا القسم الإطار المنهجي المتبع ويقدّم لمحة عامة عن الخصائص الديموغرافية لعيّنة الاستطلاع.

أ. منهجية الاستطلاع

6. يعتمد هذا التقرير على استطلاع وطني متعدد المنهجيات أُجري بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2025 وشمل 1101 سوري من 13 محافظة عن طريق جمع البيانات عبر الإنترنت وخارجه عبر أداة Kobo Toolbox. وقد صُممت المنهجية بالشراكة مع منظمات أبحاث سورية، وهي منظمة الحركة القانونية العالمية (LAW) ومنظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية،

وخضعت لاختبار تجريبي قبل طرحها. وتضمن الاستطلاع 15 سؤالًا ديموغرافيًا و14 بندًا موضوعيًا بصيغ مغلقة ونصف مفتوحة ومفتوحة بالكامل بهدف رصد كل من الاتجاهات الكمية والآراء النوعية. تم الحصول على الأجوبة باللغة العربية (مدعومة بترجمة غير رسمية عند الحاجة)، ثم ترجمت إلى الإنكليزية باستخدام تطبيق DEEPL مع التحقق منها يدويًا، وجرى تحليلها باستخدام إحصاءات وصفية إلى جانب الترميز النوعي الاستقرائي لتحديد الموضوعات الناشئة.

7. تلقى فريق الاستطلاع تدريبًا على الحفاظ على الحياد، وأُجريت عملية التواصل عبر شبكات متنوعة في دمشق وحمص واللاذقية وإدلب وحلب والرقة ودير الزور والحسكة والسويداء ودرعا وريف دمشق، بالإضافة إلى عينات عشوائية من الشوارع للحدّ من التحيّز في الاختيار. وتعكس العينة تنوعًا ديموغرافيًا واسعًا يشمل النوع الاجتماعي والعمر والعرق والدين ووضع النزوح والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، مع تطبيق معايير المصداقية لضمان صحة النتائج لكل فئة فرعية. وكما هو الحال في جميع الأبحاث التي تجري في سياقات متأثرة بالصراع، تمثل النتائج تصوّرات رُصدت في مرحلة محددة من عملية انتقال سوريا، إلا أن حجم العينة ونطاقها الجغرافي والدقة المنهجية توفر أساسًا متينًا وموثوقًا لفهم كيفية تصور السوريين للعدالة والمساءلة وأولويات العدالة الانتقالية.

ب. نبذة عن عينة الاستطلاع

8. وصل الاستطلاع إلى 1101 مشارك من 13 محافظة، راصدًا فئات عديدة من المجتمع السوري من حيث النوع الاجتماعي والعمر والعرق والدين والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. فقد شكّلت النساء نسبة 53% من المشاركين والرجال 47% وتراوحت أعمارهم بين 18 و89 عامًا. كما شملت العينة مسلمين سنّة (84%) وعلويين (50) وشيعة (43) ومسيحيين (31)، بالإضافة إلى أعداد أقل من اليزيديين والدروز وغيرهم. ومن الناحية العرقية، عرّف 78% أنفسهم كعرب و19% كأكراد، إلى جانب تركمان وآشوريين وشركس وأرمن. وتوزع المشاركون على نطاق جغرافي واسع إذ جاء 22% من دمشق و15% من الحسكة و12% من إدلب، مع تمثيل إضافي من حلب وحمص وحماة. وانتشر النزوح بين عدد كبير من المشاركين، فكانت نسبة الذين لم ينزحوا 31% والنازحين المؤقتين 29% والنازحين العائدين إلى منازلهم 22% والنازحين الدائمين 18%. كما تنوّعت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فكان

29% من المشاركين عاطلين عن العمل و29% يعملون بدوام جزئي و26% موظفين بدوام كامل، مع مستويات دخل منخفضة نسبيًا. أما على مستوى التعليم، فكانت النسب مرتفعة نسبيًا إذ يحمل نحو نصف المشاركين شهادة جامعية.

9. كان لجزء كبير من العينة تجربة مباشرة مع النظام القضائي والانتهاكات المرتبطة بالصراع. فقد أفاد المشاركون بنسبة 11% بأنهم اعتُقلوا بعد العام 2011، بينما صرح 18% بأن أحد أفراد أسرتهم المباشرة تعرض للاعتقال. وذكر 9% أن لديهم قريبًا مختفيًا قسريًا، أغلبهم منذ العام 2011. كما كان التعامل مع المحاكم لافتًا إذ خضع 3% لمحاكمة جنائية بعد العام 2011، وشارك 12% في إجراءات مدنية. ويشكّل هذا المزيج من التنوع الديموغرافي والتعرض الشخصي للانتهاكات أساسًا متينًا لتفسير تصورات السوريين حول العدالة والمساءلة والإصلاح خلال المرحلة الانتقالية لسوريا.

III.عملية العدالة الانتقالية في سوريا

10. سجل سقوط حكومة الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 نهاية أكثر من خمسين عامًا من الحكم الاستبدادي وبداية مرحلة انتقال سياسي مضطرب. وفي غضون أيام، باشرت تحالفات القوى المعارضة المنضوية تحت "عملية ردع العدوان" التابعة لهيئة تحرير الشام تشكيل حكومة انتقالية. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، تم تعيين محمد البشير، الذي كان يتولى سابقًا رئاسة حكومة الإنقاذ في إدلب، رئيساً للحكومة المؤقتة، محتفظاً بثمانية أعضاء من حكومته السابقة. وأعقب ذلك على الفور إعلان عفو عام عن الجنود المجندين.

11. وضع أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، قائد هيئة تحرير الشام، المساءلة والإصلاح في صميم المرحلة الانتقالية. كما تعهد بإغلاق سجون عهد الأسد ومحاكمة المتورطين في الانتهاكات الممنهجة وبناء نظام قضائي قائم على احترام حقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير 2025، زار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية دمشق لمناقشة سبل التعاون بشأن تدابير المساءلة، وهي إشارة إلى الانفتاح المبكر على آليات العدالة الدولية.

12. على الرغم من هذه الالتزامات، شهدت الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية اضطرابات وأعمال عنف طائفية. وفي هذا الإطار، وثّقت لجنة التحقيق الدولية عمليات انتقامية طالت مجتمعات علوية ومنتسبين سابقين للنظام، فضلاً عن عمليات عسكرية واسعة النطاق في حمص ومناطق أخرى أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. وقد وقع الكثير من هذه الاشتباكات في إطار "عمليات التمشيط" التي زعمت القوات الأمنية أنها تهدف إلى نزع سلاح ميليشيات الأسد والقبض عليهم. وبحلول آذار/مارس 2025، تصاعدت أعمال العنف في اللاذقية وطرطوس بشكل حاد، ما أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو 1400 شخص.

13. على المستوى السياسي، عيّن "مؤتمر إعلان انتصار الثورة" المنعقد في 29 كانون الثاني/يناير 2025 أحمد الشرع رئيساً مؤقتاً للدولة وحلّ مؤسسات عهد الأسد ودعا إلى توحيد الفصائل المسلحة تحت مظلة هيكل أمني وطني. وتبعه حوار وطني في شباط/فبراير جمع عددًا كبيرًا من الجهات الفاعلة السورية للتأكيد على مبادئ الوحدة الوطنية ومشاركة المرأة والإصلاح القضائي، إلى جانب الالتزام بالعدالة الانتقالية والمساءلة.

14. في 13 آذار/مارس 2025، وقّع أحمد الشرع "الإعلان الدستوري" الذي وضع الإطار القانوني للمرحلة الانتقالية. ويضمن هذا الإعلان الحقوق الأساسية ويبطل قوانين الطوارئ ويُلغي محكمة الإرهاب ويعيد الممتلكات المصادرة ويؤكد على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كمرجعية ملزمة قانونًا، كما أنه يُحدد هياكل الحكومة الانتقالية، بما في ذلك السلطة التشريعية المؤقتة والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويُكلّف بإنشاء لجنة العدالة الانتقالية. وعلى الرغم من الترحيب الواسع به، إلا أن بعض المراقبين أعربوا عن قلقهم بشأن تركيز الصلاحيات التنفيذية في يد الرئيس.

15. في 17 أيار/مايو، تم بموجب مرسوم رئاسي إنشاء مؤسستين رئيسيتين، وهما الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين. تكلف الأولى بالكشف عن حقيقة الانتهاكات السابقة ومحاسبة الجناة وتقديم التعويضات وتعزيز المصالحة الوطنية وضمان عدم التكرار، بينما تركز الثانية على توثيق حالات الاختفاء القسري ودعم الأسر المتضررة. وقد نظمت هيئة العدالة الانتقالية منذ ذلك الحين عملها حول ست لجان فرعية موضوعية، وهي الحقيقة والتحقيق، والعدالة والمساءلة، والتعويضات، والمصالحة، وعدم التكرار، والذاكرة الوطنية. ويُحكى أن سن قانون شامل للعدالة الانتقالية أوشك على الانتهاء، وهو قد تمت صياغته لتوفير الإطار لعملية العدالة الانتقالية.

16. إلا أن انعدام الأمن المستمر يشكّل تحدياً للمرحلة الانتقالية. ففي تموز/يوليو 2025، تصاعدت أعمال العنف الطائفي في السويداء بين الميليشيات الدرزية والقبائل البدوية إلى قتال عنيف شاركت فيه القوات الحكومية وشنّت خلاله إسرائيل غارات جوية. واستمر الصراع حتى 19 تموز/يوليو وأسفر عن حصيلة قتلى تقارب 1400 شخص، وشهد تقارير موثوقة عن حصول إعدامات ميدانية ونهب وعنف جنسي، أكدتها لاحقاً الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

17. في تشرين الأول/أكتوبر 2025، أجرت سوريا أول "انتخابات ديمقراطية" منذ سقوط نظام الأسد لاختيار مجلس الشعب. وقد تم انتخاب المجلس من خلال عملية انتخابية معقدة غير مباشرة أشرفت عليها اللجنة العليا للانتخابات التي عيّنت لجاناً فرعية على مستوى المناطق. وتولت هذه اللجان الفرعية مهمة تشكيل هيئات انتخابية في

مناطقها. وبحسب التقارير، تم اختيار حوالي 6000 فرد ليمثلوا الهيئات الانتخابية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، انتخب هؤلاء الممثلون 119 نائباً لمجلس الشعب. ولم تحظَ النساء سوى بستة مقاعد وشكلت المقاعد التي فازت بها الأقليات نسبة 13،45% فقط من إجمالي النتائج النهائية، علمًا أن أن التقديرات تشير إلى أن نسبة الأقليات العرقية والدينية تشكل أكثر من 30% من سكان سوريا الحاليين. وقد خُصص 21 مقعداً إضافياً لمحافظات الرقة والسويداء والحسكة، بالإضافة إلى مدينة كوباني في حلب، وهي مناطق ذات كثافة سكانية عالية من الأقليات، إلا أن الانتخابات في هذه المناطق أُرجئت حتى استعادة السلام والاستقرار. وفي ظل ذلك، سيكون الشرع وحده مسؤولًا عن اختيار الـ70 ممثلاً المتبقين ليكتمل المجلس ويصل عدد أعضائه إلى 210 أعضاء، وسيتولى هذا المجلس مهامه لفترة أولية مدتها 30 شهرًا.

18. يطرح الإطار الناشئ للعدالة الانتقالية في سوريا فرصاً ومخاطر في آنٍ واحد. ففي الوقت الذي تشير فيه مؤسسات جديدة مثل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين إلى نية حقيقية للسعي إلى تحقيق المساءلة والإصلاح، ستعتمد شرعيتها طويلة الأجل على مدى انسجامها مع تجارب السوريين العاديين وتوقعاتهم. ولا يمكن أخذ ثقة الشعب في هذه الآليات كأمر مسلّم به، بل يجب اكتسابها من خلال تنفيذ عمليات شاملة وإثبات شفافية وإنصاف ملموس في تنفيذها.

19. من الضروري أن تفهم السلطات الانتقالية كيفية تعريف السوريين للعدالة وتصورهم للمساءلة من أجل بناء مؤسسات جديرة بالثقة ومنع تكرار حلقات التظلم. كما تقدم هذه التصورات للجهات المانحة والشركاء الدوليين أدلة مهمة لتوجيه الدعم نحو تعزيز الملكية الوطنية لا استبدالها. ويمكن للمساعدة الموجهة أن تسهم في بناء القدرات المؤسسية وتعزيز النهج المرتكزة على الناجين وضمان أن تفضي جهود العدالة الانتقالية فعليًا إلى تحقيق التماسك الاجتماعي وسيادة القانون والسلام المستدام.

20. أمام هذا الواقع المعقد الذي يجمع بين الانتقال السياسي وإعادة بناء المؤسسات وانعدام الأمن المستمر، يصبح فهم تصورات السوريين للعدالة أكثر أهمية من أي وقت مضى إذ سيعتمد نجاح أي عملية عدالة انتقالية على مدى توافقها مع توقعات الشعب وقدرتها على استعادة الثقة في سيادة القانون. يقدم القسم التالي نتائج الاستطلاع الوطني حول تصورات العدالة، مستكشفاً تعريف السوريين للعدالة والمساءلة ومستويات ثقتهم في النظام القانوني الحالي وآرائهم بشأن متطلبات تحقيق سلام ومصالحة دائمين في الجمهورية العربية السورية.

IV. التصورات حول العدالة في الجمهورية العربية السورية

21. في الوقت الذي تخوض فيه سوريا انتقالًا تاريخيًا رغم غموض مساره، لن تنجح جهود العدالة والمصالحة إلا إذا جاءت منسجمة مع أولويات المواطنين وتطلعاتهم. وبينما ترسم المؤسسات والقوانين الجديدة الآن معالم المشهد الرسمي للعدالة الانتقالية، فإنها لن تكتسب الشرعية إلا إذا طابقت مفهوم السوريين للعدالة والمساءلة والسلام. ويستعرض هذا القسم نتائج استطلاع رأي على مستوى البلاد صُمِّم لرصد تلك التصورات من خلال الآراء والتجارب وتعريفات العدالة التي عبَّر عنها سوريون عاديون من مختلف الفئات الاجتماعية والإثنية والتوجهات السياسية في البلاد، ويتناول أربعة أسئلة محورية:

أ) ماذا تعني العدالة للناس في سوريا؟
ب) ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه العدالة الانتقالية في سوريا؟
ج) هل يثق السوريون بالمؤسسات لتحقيق العدالة؟
د) ما الانقسامات القائمة في تصورات العدالة بين السوريين؟

22. يستند التحليل التالي إلى بيانات كمية ونوعية مستخلصة من استطلاع للتصورات ويُقدّم أساساً قائمًا على التجربة العلمية لفهم كيفية تعريف السوريين للعدالة وما يرونه ضروريًا لتحقيقها، والفروق على مستوى النوع الاجتماعي والفئة العمرية والمناطق المختلفة. وتوضح هذه النتائج مجتمعةً الطرق التي يمكن أن يتوافق بها مسار العدالة الانتقالية الناشئ في البلاد مع مفهوم الشعب للإنصاف والمساءلة والسلام.

أ. ماذا تعني العدالة للناس في سوريا؟

23. يُعدُّ تعريف العدالة في سوريا ما بعد الصراع مسألة معقدة وشديدة الخصوصية. وقد دعا الاستطلاع المشاركين لتحديد "معنى العدالة" بعباراتهم الخاصة. وقد قدّم ٩٩٧ مشاركًا من أصل 1101 مشارك إجابات موضوعية كشفت عن ت صوّرات منفصلة للعدالة رغم تداخلها.

تعريفات العدالة

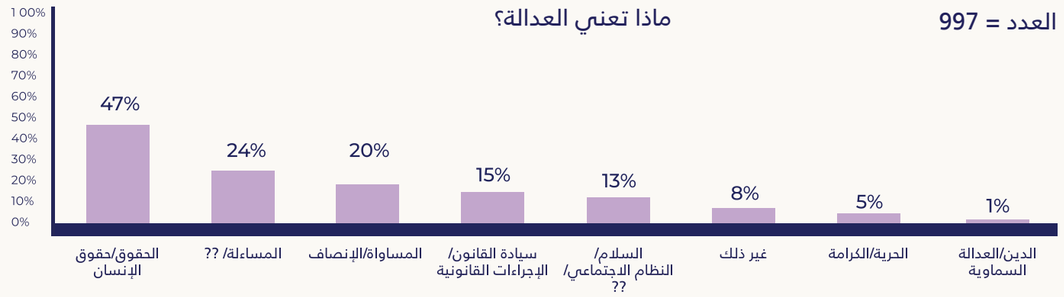

24. شكلت مسألة استعادة الحقوق الموضوعَ الأبرز حيث أشار إليه 47% من المشاركين، ولافت أنّ النساء ذكّرنه بنسبة أعلى (56%) مقارنة بالرجال (39%). وقد ساوى كثيرون بين العدالة واستعادة الحقوق والكرامة إذ قال رجل يبلغ من العمر 31 عامًا: "تعني العدالة المساواة أمام القانون والاعتراف بحقوق كل إنسان بدون تمييز". وربطت امرأة تبلغ 22 عامًا العدالة بشكل مباشر بالحريات الأساسية، قائلةً: "العدالة ترتبط ارتباطًا وثيقًا باحترام الحق في الحياة والحرية والكرامة والسلام".

25. ظهرت المساءلة والعقاب بنسبة ٢٤٪ في الإجابات، ما يعكس رغبة قوية في معاقبة الجناة. وفي هذا الإطار، قال رجل يبلغ من العمر 38 عامًا: "محاسبة كل من تلطخت يداه بدماء السوريين". وبينما ساوى البعض العدالة بـ"الانتقام"، ركّزت الأغلبية على العقاب العادل والإجراءات القانونية الواجبة، معتبرين إلى حدّ كبير المساءلة كشرط أساسي للسلام والشفاء.

26. ظهر الإنصاف والمساواة في ٢٠٪ من الإجابات إذ ذكرهما الأكراد بشكل متكرر (٣٢٪) أكثر مما فعل العرب (١٨٪). وقد عرّف المشاركون العدالة بأنها المساواة أمام القانون والإنصاف في الحقوق والواجبات والفرص، باعتبارها أسس التعايش السلمي والاستقرار الاجتماعي.

27. برزت سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة بنسبة 15% في أجوبة المشاركين، ومجددًا كانت النسبة أعلى بين المشاركين الأكراد (٢٥٪). فقد أوضحوا أن العدالة تعني "أن يحمينا القانون لا أن يديننا"، وإنشاء "محاكم مستقلة تُشكَّل عبر دستور جدير بالثقة".

28. أخيراً، برزت مفاهيم السلام والدعم الاجتماعي وبناء الوطن بنسبة ١٣٪ في الإجابات، لتربط العدالة بالمصالحة والاستقرار والوحدة الوطنية. وعلى حد تعبير رجل عمره ٣٨ عاماً، العدالة هي "توفير مساحة لبناء جسور اجتماعية وهوية وطنية مشتركة".

29. تُظهر هذه الإجابات مجتمعةً أن السوريين لا ينظرون إلى العدالة على أنها مجرد عملية تتألف من محاكمات أو إجراءات بل يرونها كمشروع للتغيير الاجتماعي يرمي إلى استعادة الحقوق وتفكيك أوجه اللامساواة ومنع عودة القمع. عندما يُعرّف السوريون العدالة على أنها المساواة أمام القانون أو سيادة القانون أو الكرامة، فإنهم لا يعبرون بذلك عما حُرموا منه في الماضي فحسب، بل يتحدثون عما يجب بناؤه للمستقبل. ولا يعدّ هذا برنامج "عدالة انتقالية" ضيق الأفق، بل مطلب لعدالة تحويلية، أي عملية عدالة تُصلح المؤسسات وتعيد توزيع السلطة بحيث لا يمكن تكرار الانتهاكات.

30. تضيف الفجوة بين الجنسين في تعريفات العدالة بُعداً مهماً لهذه النتائج. فيُشير تشديد النساء على استعادة الحقوق والمساواة إلى أن عملية العدالة الانتقالية التي لا تركز سوى على معالجة الأضرار الماضية لا ترقى إلى مستوى تطلعاتهن. كما تعني العدالة بالنسبة إلى الكثير من النساء تغيير الظروف الاجتماعية والمؤسسية التي جعلتهن عرضة للعنف والإقصاء والإفلات من العقاب في المقام الأول. ويعني هذا

أن عملية العدالة الانتقالية المراعية للنوع الاجتماعي يجب أن تتجاوز مساءلة مرتكبي الجرائم الفردية لتمتد نحو معالجة التمييز الهيكلي في القانون والممارسة وضمان مشاركة المرأة وحمايتها والحرص على عدم التقليل من شأن الانتهاكات المرتكبة ضدها أو تكرارها. وبذلك، يمكن للعملية الانتقالية أن تبدأ في مواءمة معنى العدالة كما عبرت عنه النساء، أي تركيزه على الكرامة والمساواة والأمن المستقبلي إلى جانب الهدف الوطني الأكثر شمولًا المتمثل في إعادة بناء مجتمع سلمي وقائم على القانون.

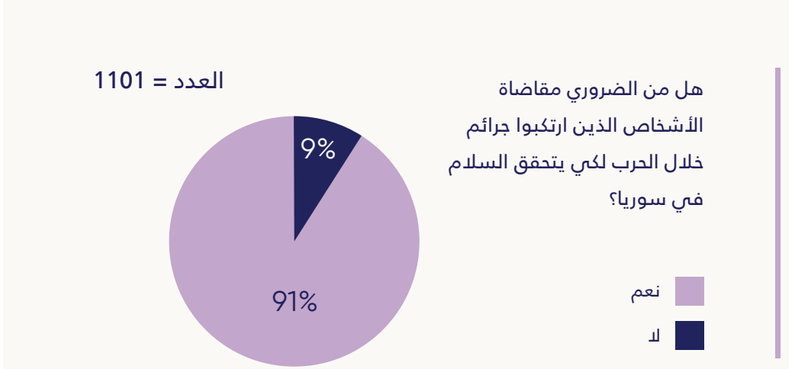

العدالة كشرط أساسي للسلام

31. عبّر السوريون عبر الاستطلاع عن قناعة شبه تامة بأن العدالة ضرورية للسلام. فقد ذكر ٩١٪ من المشاركين أنه يجب تحقيق العدالة لكي تشهد سوريا استقرارًا دائماً. وبدت هذه القناعة واضحة جدًا، لا سيما بين أولئك المتأثرين مباشرةً بالاعتقال أو الاختفاء أو الانتهاكات الأخرى. وقد قال جميع المشاركين الذين تم اعتقالهم شخصياً خلال الصراع السوري (100%) إن العدالة لا غنى عنها، بينما لم تجد هذه الإجابة معارضة إلا من ثلاثة مشاركين فقط كان قد تم اعتقال أفراد من عائلاتهم خلال الصراع.

32. على الرغم من أن هذا الإجماع شمل النساء والرجال ومختلف المناطق والأعراق، إلا أن اختلف قليلًا على مستوى الفئات العمرية. فقد كان المشاركون الأصغر سناً (18-24 عاماً) أقل حماسًا إلى حد ما،

إذ اعتبر ٧٩٪ منهم العدالة شرطاً ضرورياً للسلام، ما قد يشير إما إلى إرهاق جيلي أو إلى تركيز أكبر على الاستقرار بدلاً من المساءلة. وكذلك الأمر، عبّر ستة أشخاص فقط من كل عشرة من المشاركين الأكبر سناً (٦٥ عاماً وما فوق) عن هذا الرأي، وربما يعكس ذلك رغبة في إعطاء الأولوية للمصالحة بدلاً من تجدد المواجهة. كما أن النساء أبدَين معدلات تأييد أقل قليلاً (87%) مقارنة بالرجال (96%)، وهو فرق قد يعود إلى اختلافات في مدى التعرض لآليات العدالة الرسمية أو في التصورات المتعلقة بالأمان وإمكانية الوصول إلى المحاكم.

33. ومن بين الذين توسّعوا في شرح شكل العدالة "المطلوب" لكي يتحقق السلام، دعا ثلاثة أرباعهم (76%) إلى المحاكمة والعقاب ومحاسبة الجناة. وقد جسدها الكثيرون في ملاحقات جنائية عبر مسارات قضائية عادلة، فكتب رجل يبلغ 43 عامًا: "محاكمة عادلة لكل من تسبب في وفاة شخص أو اضطهده أو استولى على أمواله بدعم من النظام السابق". وشدّد آخرون على أن العدالة يجب أن تتسم بالحيادية وأن تشمل جميع أطراف الصراع.

34. كما برزت التعويضات كعنصر أساسي في معادلة السلام والعدالة، إذ ربط حوالي ١٠٪ من المشاركين العدالة بتعويض الضحايا مالياً أو معنوياً أو رمزياً. فصرح أحد المشاركين بالقول "محاكمة المجرمين وفرض عقوبات مالية عليهم لتعويض الضحايا"، بينما طالب آخرون باستعادة الممتلكات وضمانات بعدم التكرار.

35. ترسم هذه الأجوبة مجتمعةً صورة متسقة المعالم، فالسوريون يرفضون بمعظمهم أن يكون الإفلات من العقاب قاعدة للسلام، بل يرون أن السلام مشروط بتحقيق عدالة ملموسة وجديرة بالثقة تعترف بالضحايا وتعاقب المذنبين وتعيد النظام الأخلاقي الذي شرذمته سنوات من الانتهاكات. ويعتبر كثيرون أن المساءلة تتجاوز كونها مجرد ضرورة قانونية، لتصبح حاجة اجتماعية ونفسية، وهذا شرط أساسي للمصالحة وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة.

36. لهذا الاستنتاج تداعيات كبيرة على السلطات الانتقالية والشركاء الدوليين، فهو يشير إلى أن الجهود الرامية لإعطاء الأولوية "للاستقرار" على حساب العدالة قد تفشل في كسب الشرعية الشعبية. وبالمقابل، تشير تصورات السوريين إلى توجه نحو نموذج لبناء السلام تكون فيه العدالة ليست ملحقًا للسلام، بل الأساس الذي تقوم عليه، على أن تطبق بإنصاف وشفافية وشمولية.

الآراء بشأن العفو

37. كما تساعد هذه القناعة السائدة بأن السلام مرهون بالعدالة في تفسير رفض السوريين بأغلبيتهم لقرارات العفو الشامل. فيعتبر معظم المشاركين أن المصالحة لا يمكن أن تحصل على حساب المساءلة، لا سيما بعد عقود من الإفلات من العقاب تحت حكم الأسد. وفي حين أبدى البعض استعداداً للعفو عن أولئك الأقل مسؤولية أو الذين أجبروا على المشاركة، فإن الشعور السائد كان أن السلام الحقيقي يتطلب الاعتراف بالإساءة وفرض العقاب المناسب.

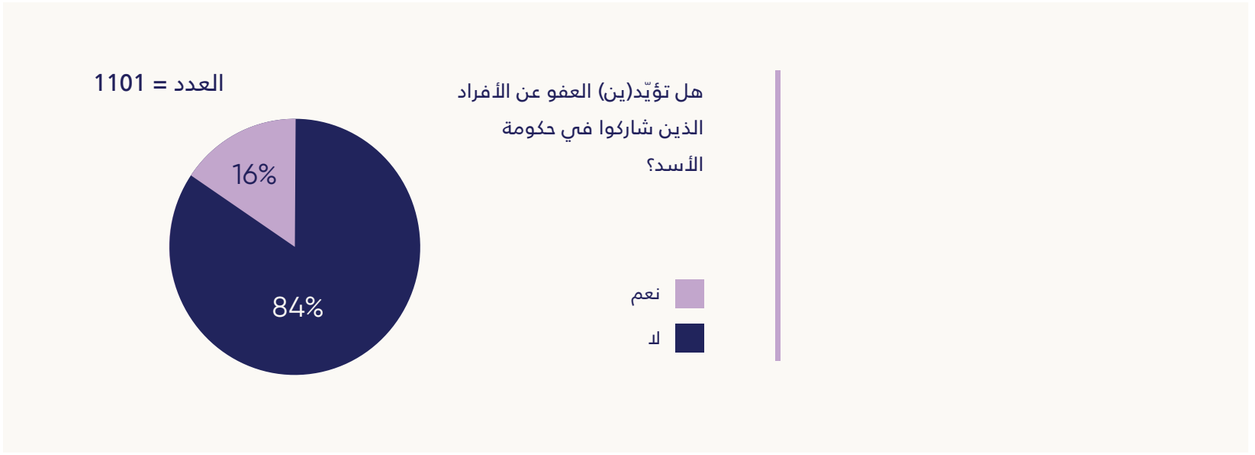

38. عندما سؤل المشاركون عما إذا كان يجب منح العفو لأفراد مرتبطين بحكومة الأسد، بلغت نسبة الاعتراض 84%. وقد ظهرت أعلى نسب التأييد للعفو في محافظة الحسكة (34%) وبين المشاركين الأعلى تعليماً إذ أيد 25% من حاملي شهادات الدراسات العليا و23% من خريجي الجامعات منح العفو، مقارنةً بنسبة 6% فقط بين المشاركين من ذوي التعليم الأساسي.

39. بين المؤيدين للعفو (160 مشاركًا ومشاركة)، حصر 67% منهم ذلك بالأفراد "الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء"، بينما أيد 29% منح العفو لغير صانعي القرار أو المجندين. وكتبت امرأة عمرها 29 عاماً: "يجب محاسبة من أصدر الأوامر، وليس أولئك الذين لم يكن لديهم خيار سوى الطاعة". بينما أيد 4% فقط منح عفو عام دون قيود.

من المسؤول عن تحقيق العدالة؟

40. عندما سُئل المشاركون عمّن ينبغي أن يتولى مسؤولية تحقيق العدالة في سوريا، توجّهت أنظار معظمهم نحو مؤسسات الدولة. فقد حدّدت أغلبية واضحة، بنسبة 61%، الحكومة أو السلطة التنفيذية بوصفها الجهة الأساسية، في إشارة إلى "الدولة" أو "الحكومة السورية" بشكل عام. ويُبرز هذا الاستنتاج وجود قناعة بالدور المحوري لمؤسسات الدولة وتوقّع أن تطبق العدالة بقيادة محلية لا أن تُفرض من الخارج. غير أن الكثيرون تحفظوا عن هذا التأييد بتأكديهم على أن كسب الشرعية مرهون بالإصلاح. وفي هذا الإطار، كتب رجل يبلغ من العمر 40 عامًا: المسؤولية تقع على عاتق "حكومة سورية حقيقية مُشكّلة من جميع مكوّنات الشعب السوري".

41. ذكر أيضًا 32% من المشاركين أن السلطة القضائية والمحاكم هي الآليات المناسبة لتحقيق العدالة. وقد ربط بعض المشاركين صراحةً بين الحكومة والقضاء، معتبرين أنهما جزءان متكاملان من منظومة مؤسسية واحدة. بينما شدّد آخرون على أنّ القضاء المستقل وحده قادر على تحقيق العدالة الحقيقية، إذ قالت امرأة تبلغ 22 عامًا: "إن القضاء المستقل، المدعوم من مؤسسات الدولة ذات الصلة، هو المسؤول عن ضمان العدالة". وبالنسبة إلى الكثيرين، كانت المحاكم تمثل النموذج المثالي والطموح المنشود، باعتبارها رمزًا لسيادة القانون والإنصاف وشرعية الدولة بعد عقود من الحكم التعسفي.

42. رأت نسبة أصغر من المشاركين (5%) أن الإصلاح الدستوري أو القانوني هو الأداة الأساسية لتحقيق العدالة. وسلط هؤلاء المشاركون الضوء على الحاجة إلى إطار قانوني متين يتجاوز أي حكومة بعينها، كما صاغها رجل عمره 44 عاماً: "دستور شامل واستفتاء شعبي يمكن من خلالهما تشكيل محاكم موثوق فيها ومحايدة ومستقلة".

43. وقد عبّر عدد قليل من المشاركين عن فهم أشمل وأكثر منهجية لمسؤولية تحقيق العدالة إذ رأوا أنها مسؤولية مشتركة بين أطراف عدة، أي بين الحكومة والقضاء والمجتمع المدني والشعب. وعلى حد تعبير امرأة تبلغ من العمر 32 عامًا:

> **"الدولة، بمؤسساتها القضائية والتشريعية والتنفيذية هي المسؤولة الأولى عن ضمان حماية حقوق الناس من دون تمييز. ولكن المجتمع شريك أساسي أيضاً، من خلال الوعي والمؤسسات المدنية التي ترصد الانتهاكات. وعندما تفشل الدول، يجب أن تتدخل المنظمات الدولية لضمان ألا تضيع العدالة".**

44. شدّدت الغالبية الساحقة من المشاركين على أن العدالة يجب أن تكون بقيادة سورية وملكية سورية. ونادرًا ما ذُكرت المحاكم أو الآليات الدولية، وإن ذُكرت فغالبًا ما صُورت كملاذ أخير في حال فشل المؤسسات المحلية في أداء دورها. ويعكس ذلك إحساسًا قويًا بالسيادة الوطنية، ومعه ارتياب عميق من الجهات الفاعلة الخارجية بعد سنوات من التدخل الأجنبي في الصراع. ويعني هذا أن السوريون يرون أن العدالة يجب أن تنبع من الداخل، عبر مؤسسات وطنية مُصلحة وموثوقة وشفافة قادرة على حماية الحقوق وتحقيق المساءلة. أما في ما يخص السلطات الانتقالية وشركائها الدوليين، فيشير ذلك إلى أن الدعم الحقيقي يجب أن يتوجه نحو تعزيز القدرات المحلية واستقلاليتها وثقة الناس بها، لا أن يحل محل القيادة السورية في تشكيل مستقبل العدالة في البلاد.

45. يطرح التفضيل الشعبي القوي لعملية عدالة بقيادة سورية مرتكزة على الدولة سؤالًا مهمًا: ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه مثل هذه العملية؟ من الضروري فهم كيفية تصور السوريين لآليات العدالة الانتقالية وأدواتها ومبادئها من أجل وضع سياسات تتمتع بالشرعية والفعالية. ويستكشف القسم التالي رأي المشاركين بالشكل الذي يجب أن تبدو عليه العدالة الانتقالية في سوريا، أي التوازن بين المساءلة والمصالحة، والآليات التي يفضلونها، والنهج التي يعتبرون أنها الأقدر على تحقيق العدالة وإرساء سلام مستدام.

ب. ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه العدالة الانتقالية في سوريا؟

46. بعد فهم تصورات السوريين للعدالة، تأتي الخطوة التالية وهي دراسة الأدوات التي يعتقدون أنه يجب استخدامها لتحقيقها. ولذلك، طلب الاستطلاع من المشاركين النظر في مجموعة من الآليات التقليدية للعدالة الانتقالية وترتيبها حسب الأولوية "لكي تتحقق العدالة". وكانت الأدوات المطروحة هي: (1) معاقبة الجناة، (2) التعويض المالي، (3) استعادة الممتلكات، (4) الاعتذارات العلنية، (5) إعادة بناء البنية التحتية المدمرة خلال الحرب، (6) إحياء الذكرى العام، و(7) ضمانات الحماية. وعلى الرغم من أن هذه القائمة ليست شاملة، إلا أنها ترصد التدابير العقابية والتعويضية الرئيسية المتاحة في سوريا ما بعد الصراع.

ما الذي تودّ(ين) أن يحدث لتتحقق العدالة؟ (الترتيب حسب الأولوية)

العدد = 1092	معاقبة الجناة	التعويض المالي	استعادة الممتلكات	الاعتذارات العلنية	إعادة بناء البنية التحتية المدمرة خلال الحرب	إحياء الذكرى العام	إحياء الذكرى العام
N	686	127	58	35	98	15	73
%	63%	12%	5%	3%	9%	1%	7%

47. أعطى معظم المشاركين الأولوية للعدالة العقابية. فقد جاءت "معاقبة الجناة" في المرتبة الأولى لدى 63% من جميع المشاركين وضمن الخيارات الثلاثة الأولى لدى 83% منهم، متفوقةً بفارق كبير على أي خيار آخر. ولم تقل نسبة تأييد هذا الخيار عن 50% في أي فئة ديموغرافية. ويعبّر هذا الإجماع القوي عن مطلب واسع النطاق بالمساءلة باعتبارها الحجر الأساس الذي تقوم عليه عملية العدالة الانتقالية في سوريا. وعلى الرغم من أن تجارب الاعتقال أو اختفاء أفراد العائلة لم تُغير هذه التفضيلات بشكل كبير، إلا أن وضع النزوح أظهر بعض الاختلافات. فقد وضع 70% من المشاركين غير النازحين معاقبة الجناة في المرتبة الأولى، مقابل 52% من النازحين بشكل دائم. وقد يشير ذلك إلى أن السوريين النازحين يولون أهمية أكبر نسبيًا للتعويضات واستعادة الممتلكات، بينما أولئك الذين بقوا في أماكنهم يفضّلون العقاب.

48. كما يقدم الاستطلاع لمحة عن مدى إصرار السوريين على المساءلة، بما في ذلك آراؤهم حول عقوبة الإعدام. تظل عقوبة الإعدام مسألة مثيرة للجدل في نقاشات العدالة الانتقالية حول العالم، إلا أن الكثير من المشاركين ما زالوا يعتبرونها ردًا مناسبًا على الجرائم الخطيرة إذ ذُكرت 54 مرة في الاستطلاع. وعلى الرغم من أن هذا العدد قد يبدو صغيرًا، إلا أن ذكرها جاء بشكل عفوي تمامًا إذ لم يُسأل المشاركون مباشرة عن آرائهم بشأن عقوبة الإعدام. وبالتالي فإن تكرارها لافت لأنه يشير إلى أن عقوبة الإعدام تظل مسألة بارزة في مفهوم السوريين للعدالة والمساءلة. وقد استند بعض المشاركين إلى مبررات قانونية ودينية لدعم وجهة نظرهم، فقال رجل عمره 26 عامًا: "يجب إعدام جميع المجرمين الذين لطّخوا أيديهم بالدماء في الساحات العامة"، بينما قال آخر عمره 28 عامًا: "يجب أن تتقيد العدالة بتعاليم الشريعة، فالقاتل يُقتل". بينما اتخذ آخرون موقفًا أكثر تحفظًا، مؤيدين السجن المؤبد أو عقوبة الإعدام بحسب خطورة الجريمة.

49. يتبين من هذه النتائج أن العقاب يبقى واجبًا أخلاقيًا ومعنويًا بالنسبة إلى بعض السوريين، لا سيما أولئك الذين تأثروا مباشرة بالصراع، لكنها تشير أيضًا إلى أن الأغلبية يفضلون تحقيق العدالة عبر الإجراءات القانونية الواجبة بدلًا من الانتقام. وفي ما يخص السلطات الانتقالية، يؤكد ذلك على أهمية وجود آليات قضائية شفافة ومبنية على الحقوق لضمان ألا يتحوّل العقاب إلى انتقام.

العدد = 1092	معاقبة الجناة	التعويض المالي	استعادة الممتلكات	الاعتذارات العلنية	إعادة بناء البنية التحتية المدمرة خلال الحرب	إحياء الذكرى العام	إحياء الذكرى العام
N	908	737	782	167	389	68	225
%	83%	67%	72%	15%	36%	6%	21%

50. جاء التعويض المالي في المرتبة الثانية إذ أعطاها ١٢٪ من المشاركين الأولوية ووضعها 67% ضمن الخيارات الثلاثة الأولى. وتشير هذه النتيجة إلى أن التعويضات المالية مهمة للكثير من السوريين، إلا أنهم يرونها أقل أهمية من المساءلة. وتبيّن أن تجارب الاعتقال أو الاختفاء لم تؤثر بشكل كبير على هذه التفضيلات، بل في الواقع كان المشاركون غير المتأثرين مباشرة بهذه الانتهاكات أكثر ميلًا لإعطاء الأولوية للتعويضات. كما كان للوضع الاجتماعي والاقتصادي أو

الوظيفي تأثير محدود، فقد وضع 9% من العاطلين عن العمل التعويض المالي في المرتبة الأولى، مقابل 18% من العاملين بدوام جزئي، ما يشير إلى أن الحاجة المادية وحدها لا تفسر هذا الاختيار.

51. احتلت إعادة بناء البنية التحتية المرتبة الثالثة، حيث اعتبر 9% من المشاركين كأولى أولوياتهم بينما أدرجها 36% في الخيارات الثلاثة الأولى. وتلتها ضمانات الحماية بنسبة 7% كخيار أول و21% ضمن الثلاثة الأوائل. ومن الجدير بالذكر أن 15% من المشاركين الأكراد وضعوا ضمانات الحماية في المرتبة الأولى مقابل 5% فقط من المشاركين العرب، ما يشير إلى استمرار المخاوف الأمنية في المجتمعات الكردية حتى بعد المرحلة الانتقالية.

52. لم يحدد استعادة الممتلكات كأولوية أولى سوى نسبة 5% من المشاركين، لكنها وردت ضمن الخيارات الثلاثة الأولى لدى 72% من المشاركين لتحتل ثاني أعلى نسبة إجمالية بعد معاقبة الجناة. ويشير ذلك إلى أن استعادة الممتلكات، وإن لم تعتبر أولوية قصوى، تبقى عنصرًا أساسيًا للعدالة في مفهوم الكثيرين، ربما نظرًا لحجم عمليات المصادرة التي حصلت خلال الصراع.

53. كانت الاعتذارات وإحياء الذكرى العام أقل الأدوات أولوية، إذ حظيت الأولى بنسبة 3% والثانية بنسبة 1% فقط من خيارات المشاركين. ومع ذلك، عندما أتيح لهم اختيار الأمور الثلاثة الأهم بالنسبة إليهم، أدرج 15% من المشاركين الاعتذارات العلنية و6% إحياء الذكرى. وتشير هذه المراتب المتدنية إلى أن الإجراءات الرمزية وحدها لا تُعتبر كافية لتحقيق العدالة، رغم احتفاظها بأهمية ثانوية.

54. كذلك الأمر، على الرغم من أن إحياء الذكرى احتل مرتبة منخفضة كأداة مستقلة للعدالة، أبدى المشاركون تأييدًا قويًا لإنشاء سجل تاريخي دقيق عند سؤالهم مباشرة. فقد قال ما يقارب النصف (49%) إن إنشاء سجل صادق ومتاح بشأن الصراع "مهم جداً"، فيما رأى 40% أنه "مهم". وحظي الأمر بتأييد كبير من أولئك الذين تعرضوا للاعتقال، إذ اعتبر 60% من الذين اعتقلوا خلال الصراع و76% من الذين اعتقلوا قبله أن السجل التاريخي "مهم جدًا". ولم يرَ أي مشارك في هاتين المجموعتين أن السجل "غير مهم".

55. وظهر النمط نفسه بين المشاركين ممن لديهم أفراد معتقلون من أسرتهم. فقد قال 56% ممن لديهم أقارب اعتُقلوا خلال الصراع و71% ممن لديهم أقارب اعتُقلوا قبل عام 2011 إن السجل التاريخي "مهم

جداً"، مقابل 46% ممن لا يوجد لديهم أقارب معتقلون. وتشير هذه النتائج إلى أن الحفاظ على الحقيقة والذاكرة يُعتبر مكملاً لآليات العدالة الرسمية في نظر الكثير من السوريين، لا سيما لمن تأثروا مباشرةً بالانتهاكات.

56. كما برزت مشاركة الضحايا كعنصر أساسي في فهم السوريين للعدالة. فقد قال 51% من المشاركين إن مشاركة الضحايا "مهمة جدًا" في عمليات العدالة، و34% قالوا إنها "مهمة"، بينما لم تتجاوز نسبة الذين اعتبروها "مهمة إلى حد ما" أو "غير مهمة" 8%. وكانت مشاركة الضحايا لافتة جدًا بين من تعرضوا للاعتقال خلال الصراع (76% "مهمة جدًا") ومن لديهم أقارب معتقلون (60–73% "مهمة جدًا"). بالمقابل، اختار 48% فقط من غير المعتقلين و48% ممن ليس لديهم أقارب معتقلون "مهمة جدًا". وتظهر هذه النتائج أن السوريين ينظرون العدالة ليس كعملية تنفذ بالنيابة عن الناجين بل معهم، باعتبارها عملية تشاركية تعترف بتجاربهم وتعيد لهم دورهم.

57. عمومًا، يصبو السوريون إلى عملية عدالة انتقالية تقوم على المساءلة وتتعزز بالتعويض وكشف الحقائق والمشاركة. وتبقى معاقبة الجناة المطلب الأساسي، بينما يعدّ التعويض المالي واستعادة الممتلكات وإعادة البناء أيضًا عناصر أساسية للانتصاف والتعافي. ويسلط تركيز الناجين على المشاركة والتوثيق الضوء على رغبة طامحة لا تقتصر على معاقبة المذنبين فحسب، بل تتعداها إلى منع تكرار الانتهاكات من خلال ضمان الحقيقة والشفافية والاعتراف.

58. في ما يتعلق بالسلطات الانتقالية والجهات المانحة الدولية، تحمل هذه النتائج تداعيات واضحة. فيضع السوريون المساءلة في مقدمة أولوياتهم لأنهم يرونها جزءًا لا يتجزأ من منع الانتهاكات المستقبلية. ولا يُنظر إلى المساءلة على أنها عقاب، بل كشرط أساسي لإعادة بناء مؤسسات تكتسب الثقة. كما اعتُبر الحفاظ على سجل تاريخي وكشف الحقائق ومحاكمة الجرائم الجسيمة بشكل متكرر على أنها ضرورات لمنع التكرار وللشفاء. ويؤكد هذا على المنطق التطلعي، نظرًا لأن السوريين يعتقدون أن مواجهة الماضي أمر أساسي لتغيير المستقبل. وبالتالي لا تشكل المساءلة مجرد أداة ضمن العدالة الانتقالية، بل إحدى الركائز لتحقيق العدالة التحويلية.

ج. هل يثق السوريون بالمؤسسات لتحقيق العدالة؟

59. لا يشكل فهم معنى العدالة بالنسبة إلى السوريين وأدواتهم المفضلة سوء جزء من الصورة الكاملة. فلكي تتجذر العدالة، يجب أن

تُنفّذ من قبل مؤسسات يثق بها الناس. وفي السياقات الانتقالية مثل سوريا، سيحدد مستوى الثقة بالحكومة والمحاكم والآليات الدولية ما إذا كانت عمليات العدالة تُعتبر شرعية وفعّالة. ولذلك، يستعرض هذا القسم تصوّر السوريين للثقة في المؤسسات المسؤولة عن تحقيق العدالة، مع التركيز على ثلاثة جوانب: الثقة في الحكومة والثقة في النظام القضائي الوطني والدور المتصوَّر للمؤسسات الدولية.

الثقة في الحكومة

العدد = 1101

هل أنت مطمئن(ة) حيال الوضع في سوريا؟

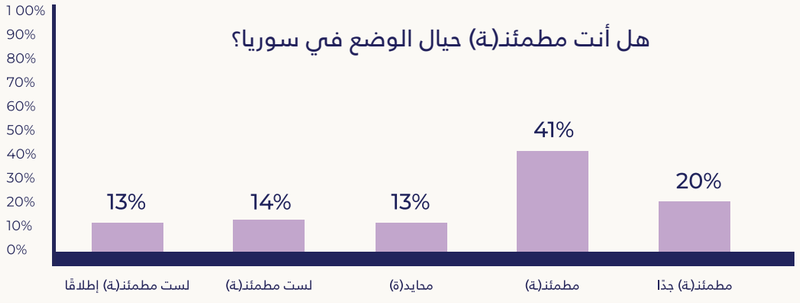

60. لقياس المواقف الحالية، سُؤل المشاركون عن شعورهم العام تجاه "الوضع الراهن في سوريا". فأفاد ٢٠٪ بأنهم "مطمئنون جداً" و٤١٪ "مطمئنون"، و١٣٪ "محايدون". ومن بين من أبدوا شعورًا بالاطمئنان، نسب ٣٠٪ مصدر هذا الشعور إلى الحكومة الحالية والقيادة القائمة. وأوضح رجل عمره ٤٠ عاماً: "الحكومة الحالية تعمل كما يريد الشعب، مبتعدة عن الحروب والمشاكل مع الدول المجاورة ومركزة على الوضع الاقتصادي للبلاد". كذلك الأمر، قالت امرأة عمرها ٥٥ عاماً ببساطة: "نحن نثق بحكومتنا الجديدة".

العدد = 569

الأسباب الرئيسية للاطمئنان حيال الوضع الحالي في سوريا (المشاركون المطمئنون والمطمئنون جدًا)

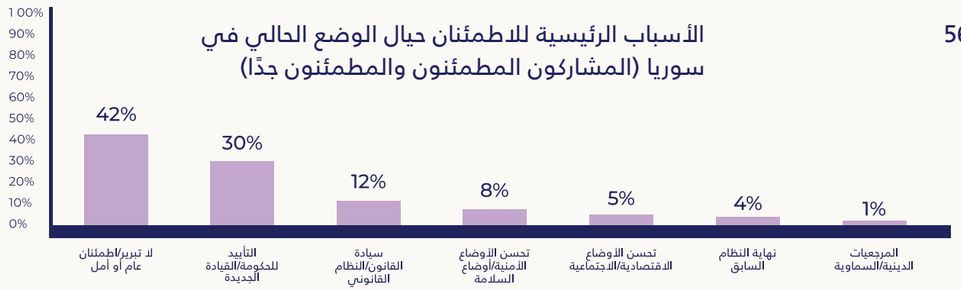

61. سلّط 12% من المشاركين الضوء على إعادة إرساء سيادة القانون أو تجديد الثقة بالنظام القضائي كأساس لتفاؤلهم. فقالت امرأة تبلغ 22 عامًا: "القضاة السوريون يتصرفون بنزاهة واستقلالية في تطبيق القانون، من دون أي تأثير أو ضغط". وأشار مشارك آخر يبلغ 48 عامًا إلى أن "الوكالات الحكومية تتجه نحو سيادة القانون والمواطنة بالرغم من كل العقبات."

62. أعرب 42% عن تفاؤل عام أو أمل في المرحلة الانتقالية ما بعد الأسد من دون ذكر أسباب محددة. قال رجل عمره 37 عاماً: "الرؤية الموضوعة للفترة الانتقالية تلبي تطلعات الشعب السوري"، بينما أفادت امرأة عمرها 49 عاماً بأن أملها نابع من "الالتزام ببناء سوريا جديدة مع الجميع". ولم يشر سوى 8% إلى تحسن الوضع الأمني كأساس لثقتهم و5% إلى تحسن الوضع الاقتصادي.

الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية
التدخل الدولي

الأسباب الرئيسية للاطمئنان حيال الوضع الحالي في سوريا
(المشاركون غير المطمئنين وغير المطمئنين إطلاقًا)

العدد = 273

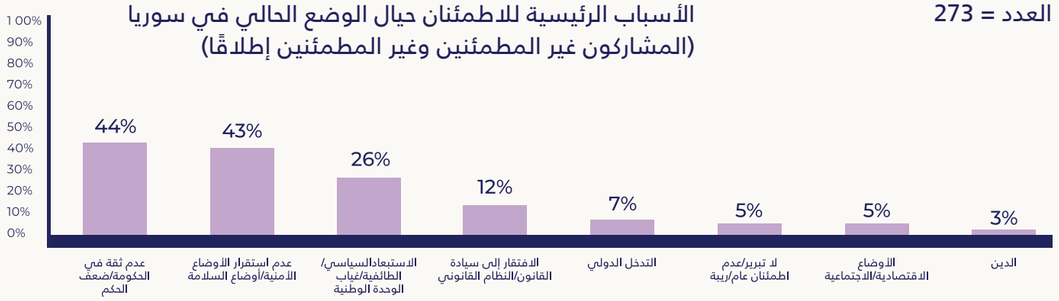

64. بالمقابل، لا تزال نسب عدم الثقة كبيرة إذ أفاد 14% بأنهم "غير مطمئنين" و13% آخرون "غير مطمئنين إطلاقًا". ومن بين هذه المجموعة، ذكر 44% عدم الثقة في الحكومة كالسبب الرئيسي، بينما أشار 43% إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وقد صرح رجل عمره 49 عاماً قائلًا: "النظام الحالي يحتكر السلطة بالكامل ولا يقبل أي شخص ذي توجهات أيديولوجية مختلفة". وكررت امرأة عمرها 35 عاماً هذا الرأي بقولها: "لا شيء مُطمئن في الحكومة الجديدة، لا سيما في ظل تعرض المعارضين للتعذيب وعدم القدرة على ضبط سلوك القوى الأمنية".

65. برزت المخاوف الأمنية بالوطأة ذاتها، إذ قال رجل عمره 34 عاماً: "الطائفية في ذروتها بين المكونات المختلفة، والوضع الأمني متردٍ خاصة في المناطق الساحلية وجنوب سوريا". فيما لخص مشارك آخر عمره 60 عاماً: "لا أمن ولا استقرار وفوضى وخوف وإرهاب... الوضع غير مستقر وخارج السيطرة".

66. كما شكل الاستبعاد السياسي والانقسام الطائفي وغياب الوحدة الوطنية مصادر شائعة للقلق، إذ ذكرها 26% من غير المطمئنين. وقد أوضح رجل عمره 31 عاماً ذلك بالقول: "الأفكار التي زرعها النظام السابق، مثل الطائفية والتقسيم وتجاهل القانون، لا تزال قائمة حتى اليوم". بينما حذر آخرون من أن "الاتجاهات المتطرفة والاستبعاد" تُوسع الانقسامات الاجتماعية بدلاً من رأبها.

67. ذكر 12% من المشاركين بوضوح عدم ثقتهم في النظام القانوني الحالي. وفي هذا الإطار، كتبت امرأة عمرها 22 عاماً: "استقلالية القضاء وحياده وعدالته مبادئ أساسية في أي نظام قانوني يهدف إلى تحقيق العدالة. وبالرغم من أن الدستور ينص على الاستقلالية، إلا أن الواقع لا يزال يعكس تأثير السلطة التنفيذية." بينما أضافت امرأة عمرها 33 عاماً بكل بساطة: "مقاتلو فلول النظام خارج نطاق القانون".

68. تم التعبير عن عدم الثقة بوضوح بين المشاركين الأكراد وسكان

الحسكة. فقد صرح 180 مشتركًا من أصل 209 مشتركين من الأكراد بأنهم "غير مطمئنين" أو "غير مطمئنين إطلاقًا"، في إشارة ثابتة إلى انعدام الأمن والتهميش. بالمقابل، عبّر معظم المشاركين الدروز والعلويين إما عن حيادهم أو ثقة في الوضع الراهن، على الرغم من استمرار أعمال العنف التي تؤثر على مجتمعاتهم.

الثقة في النظام القضائي

العدد = 1101

هل تثق(ين) بالنظام القضائي السوري (القضاة، كتاب المحكمة، المدعون العامون، المحامون، إلخ) ليكون محايدًا ومستق ًلا ويعامل الجميع على قدم المساواة؟

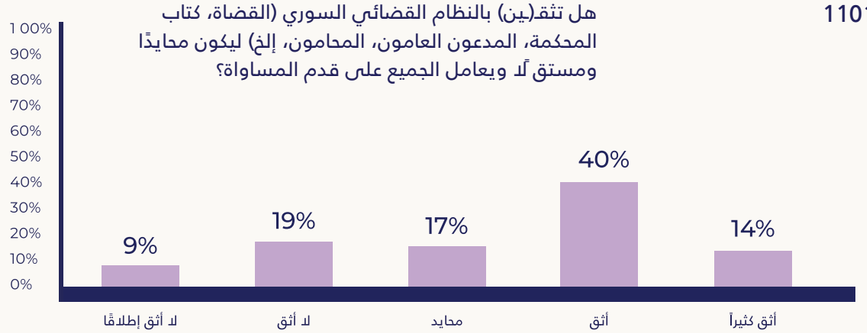

69. عند سؤال المشاركين مباشرة عمّا إذا كانوا "يثقون بنزاهة النظام القضائي واستقلاليته ومعاملته الجميع على قدم المساواة"، قال 40% منهم إنهم "يثقون" و14% إنهم "يثقون جدًا"، بينما اختار 17% الحياد. وذكر 29% ممن قدموا توضيحات إضافية أن ثقتهم نابعة من شعورهم بوجود قدر من العدالة والحياد والنزاهة. فقد قال رجل يبلغ 34 عامًا: "عندما سقط الطاغية، سقط الفساد معه وحلّت العدالة مكانه بوجود أشخاص أكفاء". كما أوضح مشارك آخر يبلغ 55 عامًا: «أثق بالحكومة والمحاكم عندما تعامل الناس بشكل عادل من دون تمييز".

70. تبدو هذه التعبيرات عن الثقة في القضاء مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتفاؤل عام تجاه الحكومة الجديدة أكثر من كونها مبنية على تجارب ملموسة مع أداء الجهاز القضائي. وبعبارة أخرى، ربما تعكس الثقة المذكورة في النظام القضائي أثر التحول السياسي أكثر مما تدل على قوة المؤسسات وفاعليتها. وبالتالي قد يكون التأييد الممنوح للمؤسسات القضائية تطلعيًا مدفوعًا بالأمل بأن النظام الجديد سيُحقق العدالة أكثر منه مرتكزًا على سجل مثبت من الحياد أو الإصلاح. يشكل

هذا التلاقي بين الثقة السياسية والثقة القضائية مجالًا للفرص ومصدرًا للخطر في آن واحد أمام سلطات المرحلة الانتقالية، فالثقة بالمؤسسات الجديدة يمكن أن يسرّع بناء الشرعية، لكنه يعني أيضًا أن أي إخفاق في تقديم نتائج ملموسة في مجال العدالة قد يؤدي سريعًا إلى تراجع ثقة الناس.

العدد = 321

أسباب عدم الثقة في النظام القضائي؟

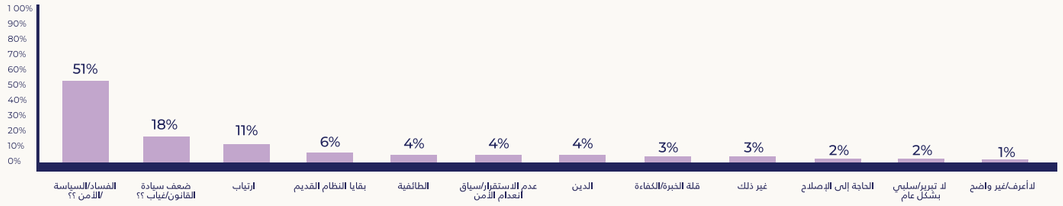

71. في المقابل، أشار 19% من المشاركين إلى أنهم "لا يثقون" بالنظام القضائي، و9% إنهم "لا يثقون إطلاقًا". وقد عزا أكثر من نصف هؤلاء (51%) عدم الثقة إلى الفساد أو النفوذ السياسي أو الانحياز. وقالت امرأة تبلغ 35 عامًا: "القضاء مسيّس ومرتبط بالأجهزة الأمنية". وأضافت أخرى عمرها 27 عامًا: "محاولات الإصلاح لا تزال في مراحلها الأولى". كما لفت عدد من المشاركين إلى أنّ ثمة مجرمين ما زالوا طلقاء وأن العدالة الانتقالية تتقدم بخطى بطيئة جدًا".

72. عزا 18% من المشاركين شعورهم بعدم الثقة إلى ضعف سيادة القانون أو غياب المساءلة. فقد قال رجل يبلغ 43 عامًا: "لا توجد محاكم. جميع الأحكام مبنية على الشريعة"، بينما أضاف آخر عمره 65 عامًا: "السلطة القضائية غير مخوّلة بفرض تطبيق القوانين". ولخص أحد المشاركين البالغ 44 عامًا ذلك بالقول: "برأيي، لا توجد محاكم أو قضاة. لا أرى دولة، وتحديدًا دولة قانون وعدالة اجتماعية". وكان انعدام الثقة أكثر انتشارًا بين الأكراد وسكان الحسكة، في حين مال المشاركون من الطائفتين العلوية والدرزية إلى آراء أكثر إيجابية.

73. طرح سؤال آخر على المشاركين حول ما إذا كانت "أحكام المحاكم

السورية جديرة بالثقة ويجب الالتزام بها". أجاب 29% "كلا"، في اتساق كبير مع نتائج السؤال السابق. وقد أشار 47% من المشاركين ممن شككوا في مصداقية الأحكام إلى الانحياز والفساد والتدخل السياسي. وفي هذا السياق، قال رجل يبلغ 44 عامًا: "لا يزال الفساد منتشرًا في القضاء والأجهزة الأمنية، حتى بين العناصر الجديدة". كما دعا 14% إلى إصلاح قانوني شامل إذ قالت امرأة عمرها 43 عامًا: "الأحكام الحالية مبنية على الشريعة، وليس على القانون المدني"، فيما أشار آخر عمره 40 عامًا، إلى "نقص الخبرة لدى القضاة ووجود التباس قانوني في بعض المناطق".

74. كما سُئل المشاركون عمّا إذا كان لديهم "وصول إلى مساعدة قانونية يمكنهم الوثوق فيها". أجاب 81% منهم "نعم"، وهو مؤشر مشجّع على أن الوصول إلى الدعم القانوني لا يزال متاحًا على نطاق واسع بالرغم من التحديات المؤسسية. وأفاد الذين سبق أن خاضوا إجراءات جنائية أو مدنية قبل عام 2011 أو بعده عن مستويات عالية من الثقة بالخدمات القانونية. بالمقابل، سجّل المشاركون من الحسكة (53% "كلا") والمجتمع الكردي (57% "كلا") مستويات ثقة أدنى مقارنة بغيرهم.

75. أما الـ 19% ممن قالوا إنهم يفتقرون إلى دعم قانوني موثوق، فقدموا تفسيرات متنوعة. أشار 30% منهم إلى الخوف وانعدام الثقة، غالبًا بسبب التدخل السياسي، فقال رجل عمره 33 عامًا: "انعدام استقلال القضاء وتركيز السلطة في يد الرئيس يجعلان من المستحيل الوثوق بالمحاكم". واعتبر 25% أنّ المشكلة تكمن في الضعف الهيكلي أو غياب النظام، إذ قال رجل يبلغ 43 عامًا: "لا يوجد نظام قضائي، بل مجرد سلطة استبدادية". وذكر 17% التحيّز والتمييز، بينما أرجع 10% السبب إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار. بينما ذكر 7% عوائق تتعلق بالعزلة أو الفقر إذ قال رجل عمره 29 عامًا: "لو كان لديّ مال كافٍ لكان بإمكاني الوثوق بهم، لكنني لا أملك المال لذلك لا أثق بهم".

76. يشير ارتفاع مستويات الثقة بالمؤسسات الجديدة إلى أن السوريين يعلّقون آمالًا على حدوث تحوّل حقيقي في المؤسسات. تعبّر الثقة عن توقّع بأن يكون النظام القضائي مختلفًا عن الماضي، أي مستقل ومستند إلى الحقوق وخاضع للمساءلة. لكن لأن هذه الثقة مبنية على التطلعات أكثر منها مكتسبة تعتبر هشّة، فإذا فشلت المؤسسات في تقديم نتائج ملموسة وعادلة، يمكن أن تتدهور بسرعة. ولن تتوقف شرعية المؤسسات الجديدة على قدرتها على معاقبة الجناة فحسب، بل أيضًا على قدرتها على تغيير طريقة ممارسة السلطة. فالعدالة الانتقالية

لا تصبح "عدالة تحويلية" إلا إذا استمر التغيير المؤسسي ما بعد المرحلة السياسية الراهنة.

دور المؤسسات الدولية

77. أدى التدخل الدولي في مجالي العدالة والمساءلة في سوريا دورًا بارزًا منذ السنوات الأولى للصراع. ولتقييم مدى إلمام المشاركين بهذا الجانب، سُئلوا عن خمس آليات دولية، وهي محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والآلية الدولية المحايدة والمستقلة والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا.

العدد = 1101

هل تعرف)ين(أيًا من المؤسسات التالية؟

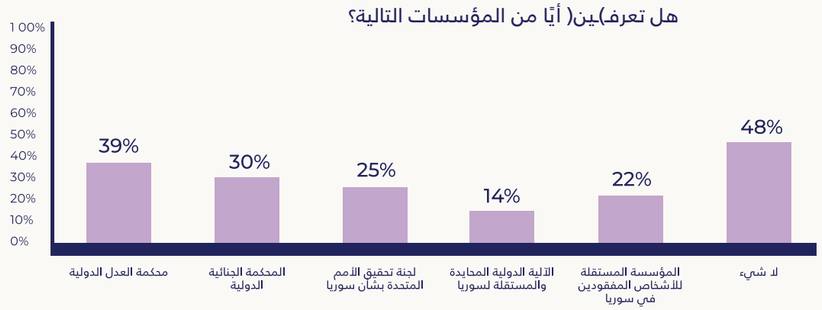

78. قال 48% من المشاركين إنهم لا يعرفون أي من هذه المؤسسات الدولية. وكان مستوى عدم الإلمام مرتفعًا بين ذوي التعليم المعدوم (58%) أو ذوي التعليم الابتدائي فقط (69%)، وبين المشاركين من دمشق (78%). ومن ناحية أخرى، كانت محكمة العدل الدولية أكثرها معروفة (39%)، تلتها المحكمة الجنائية الدولية (30%)، ثم لجنة التحقيق (25%) والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا (22%)، وأخيرًا الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (14%). وقد ظهر تأثير واضح للتعليم والجغرافيا على مستوى الوعي، إذ كان أصحاب الدراسات العليا وسكان الحسكة وحلب والرقة أكثر إلمامًا بالآليات الدولية.

79. وعند سؤال المشاركين عن الدور الذي يجب أن تؤدي هذه المؤسسات في تحقيق العدالة في سوريا، قال 30% منهم إن على الآليات الدولية دعم المساءلة والملاحقات الجنائية. وقد دعا كثيرون

تحديدًا إلى محاكمة بشار الأسد في الخارج. وعبّر 15% عن أهمية دور التحقيق والتوثيق الدوليين، بينما دعا 10% إلى أن تقدم هذه المؤسسات المساعدة في إصلاح القضاء وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الإطار، قالت امرأة تبلغ 35 عامًا: "يحتاج تحقيق المساءلة ودعم العدالة الانتقالية إلى دور أساسي، لأن المؤسسات المحلية تفتقر إلى الاستقلال".

80. قال 16% إن على الجهات الفاعلة الدولية التركيز على المساعدات الإنسانية، بينما شدد 11% على التعويضات ودعم إعادة البناء. وكتب رجل نازح عمره 46 عامًا أن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد في "إعادة النازحين إلى منازلهم وتعويض الضحايا ودعم جبر الضرر وإدارة الخدمات وتوفير ضمانات الحماية".

81. تُظهر هذه البيانات مجتمعةً أن معظم السوريين يضعون ثقتهم في المؤسسات الوطنية لتحقيق العدالة، لكن هذه الثقة غالبًا ما تكون مبنية على التطلعات أكثر منها مبنية على أداء مُثبت. ويبدو أن الثقة بالنظام القضائي مرتبطة بالتأييد الممنوح للحكومة الجديدة والتفاؤل بالتغيير السياسي أكثر مما ترتبط بأدلة على إصلاح مؤسسي أو حياد قضائي. ولكن قد تكون هذه الثقة هشّة وتتراجع بسرعة إذا فشلت المؤسسات الوطنية في تحقيق تحسن ملموس في مجالات الاستقلال والنزاهة والمساءلة. وفي المقابل، وبينما يعترف كثير من المشاركين بالدور المساند الذي تؤديه المؤسسات الدولية، لا سيما في مجالات المساءلة والتوثيق ودعم الضحايا، فإن مستوى الوعي بهذه المؤسسات يبقى محدودًا. فقد كان نصف المشاركين غير ملمّين بجهات أساسية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ما يشير إلى أن أي انخراط دولي فعّال في مسار العدالة الانتقالية في سوريا سيتطلب تواصلًا أوضح وشفافية أكبر وتعاونًا يستند إلى الفهم المحلي. وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى مرحلة انتقالية تتسم بالتفاؤل الحذر وبأنماط غير متوازنة من الثقة تزداد تعقيدًا عند النظر إلى الانقسامات القائمة في تصورات المجموعات المختلفة داخل سوريا.

د. ما الانقسامات القائمة في تصورات العدالة بين السوريين؟

82. بالرغم من أن السوريين يتلاقون بمجملهم برغبتهم في المساءلة واستعادة الحقوق، إلا أن الاستطلاع كشف عن انقسامات كبيرة في كيفية فهم المجموعات المختلفة للعدالة وفي الجهات التي يثقون

بقدرتها على تحقيقها وفي الشكل الذي ينبغي أن تتخذه. ولا تُعد هذه الاختلافات مجرد أرقام إحصائية، بل تعكس التفاوتات العميقة التي خلّفها الصراع والنزوح والإقصاء السياسي على حياة الناس وتوقعاتهم عبر المجتمع. ولذلك من الضروري فهم هذه الانقسامات لتصميم عملية عدالة انتقالية تحظى بالشرعية والشمولية ومستجيبة لكامل طيف التجربة السورية. يستكشف هذا القسم تلك الانقسامات، مع التركيز على النوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي الاقتصادي والتعليمي والهوية الدينية والعرقية.

النوع الاجتماعي

83. تكشف البيانات عن فروق حقيقية عدة بين النساء والرجال، لا تقتصر على مجرد اختلافات في الرأي بل تجسد الطرق التي عاش بها كل منهم الصراع وتبعاته.

84. والأبرز أن النساء كنّ أكثر ميلاً من الرجال لتعريف العدالة من منظور قائم على الحقوق. فقد ذكرت 56% من النساء الحقوق أو حقوق الإنسان في تعريفهن للعدالة، مقابل 39% من الرجال. وهذا التركيز على الحقوق يشير إلى أن النساء لا ينظرن للعدالة باعتبارها عقابًا بقدر ما يرونها وسيلة لاستعادة الكرامة والمساواة والحماية بموجب القانون. كما تبيّن من الأجوبة النوعية أن النساء ربطنَ العدالة في كثير من الأحيان بإعادة بناء النظام الاجتماعي وصون الحريات، وليس بمعاقبة الجناة على نحو فردي.

85. إلا ن النساء بَدَوْن أقل اقتناعًا من الرجال بأن العدالة تمثل شرطًا أساسيًا للسلام الدائم. فقد قالت 13% من النساء إنه يمكن تحقيق السلام بدون عدالة، مقابل 4% فقط من الرجال. وربما يعكس ذلك نزعة براغماتية أعمق لدى النساء في مقاربة بناء السلام، في ضوء ما تكبّدنه من أعباء النزوح والضائقة الاقتصادية والعواقب الاجتماعية للصراع. ويبدو أنّ الاستقرار والأمن يشكّلان لكثير من النساء أولوياتٍ ملحّة، حتى وإن ظلّ تحقيق المساءلة الكاملة هدفاً مؤجلاً.

86. سجّلت النساء مستويات أعلى بكثير من الثقة في مؤسسات الدولة مقارنة بالرجال، فقد أفادت 64% منهنّ بأنهنّ "يثقن" أو "يثقن جدًا" بالنظام القضائي القائم، مقابل 43% فقط من الرجال. كذلك اعتبرت 79% من النساء أن الأحكام القضائية السورية جديرة بالثقة، مقابل 63٪ من الرجال. كما عبّرت النساء عن ثقة أكبر نسبياً بقدرتهن على الحصول على مساعدة قانونية جديرة بالثقة (86% مقابل 77% للرجال). ويبدو أن

هذا الاتجاه يعكس شعوراً بأن خطاب الحكومة الانتقالية المتعلق بالحقوق والشمول قد يوفر مساحة جديدة للمشاركة النسائية، حتى ولو كانت النتائج الملموسة لا تزال محدودة.

87. في الوقت نفسه، أظهرت النساء مستوى أدنى بكثير من الوعي بالآليات الدولية الداعمة لمسار العدالة في سوريا إذ كانت 60% منهن لا يعرفن أي من المؤسسات المذكورة، مقابل ٪35 من الرجال. ففي ما يخص كل آلية دولية واردة في القائمة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق، سجلت النساء مستويات أقل من المعرفة. ويعكس هذا التفاوت على الأرجح عدم التكافؤ في الوصول إلى المعلومات والتعليم والشبكات الدولية، كما يشير إلى أن آليات العدالة الدولية لم تنجح بعد في التواصل الفعّال مع النساء السوريات أو إشراكهنّ بصفتهنّ أطراف معنية رئيسية في مسار العدالة.

88. على الرغم من هذه الفجوة في المعلومات، يشير الاتجاه العام إلى أن النساء أكثر ميلاً للنظر إلى العدالة من منظور شامل قائم على الحقوق يربط الأمن الشخصي والاستقرار الاجتماعي بمبادئ المساواة وسيادة القانون. وقد يُعزى ارتفاع مستوى ثقة النساء بالمؤسسات الوطنية إلى قدر من التفاؤل الحذر بأن المرحلة الانتقالية تتيح فرصة لانتزاع مساحات سياسية وقانونية كانت مغلقة أمامهنّ في ظل حُكم الأسد.

89. إلا أن هذا التفاؤل يحمل في طيّاته مخاطر محتملة، إذ قد تتراجع مستويات الثقة المرتفعة لدى النساء سريعاً إذا أخفقت المؤسسات السورية الجديدة في تحقيق تحسينات ملموسة في مجال حقوق المرأة وإمكانية وصولها إلى العدالة وحمايتها من العنف. وتبرز هذه المعطيات ضرورة أن تعتمد السلطات الانتقالية والجهات المانحة مقاربات أكثر استهدافاً للنساء، لضمان مشاركتهنّ الحقيقية في عمليات العدالة وبناء ثقة مستدامة من خلال إصلاحات ملموسة في منظومة إنفاذ القانون والقضاء وآليات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع التعليمي

90. شكّلت الخلفية الاقتصادية والتعليمية عاملاً أساسياً في تحديد مستويات الثقة بالمؤسسات والتصورات بشأن العدالة. فقد أظهر المشاركون من ذوي الدخل المرتفع أو العاملين بدوام كامل ثقة أقل بالاتجاه الذي تسير فيه البلاد وبالمؤسسات مقارنةً بالعاطلين عن العمل

أو الذي يعملون بشكل غير منتظم، إذ عبّر 45% من العاملين بدوام كامل عن أنهم "يثقون" أو "يثقون جداً" بشأن الوضع في سوريا، مقابل 66% من العاملين بدوام جزئي، و71% من العمال بالمياومة، و65% من العاطلين عن العمل.

91. والأمر سيّان بالنسبة إلى الثقة بالمؤسسات. فقد قال 44% من العاملين بدوام كامل إنهم "لا يثقون" أو "لا يثقون إطلاقاً" بالنظام القضائي، مقابل 26% فقط من العاملين بدوام جزئي. وقد أشار الكثيرون إلى الفساد والنفوذ السياسي وضعف سيادة القانون كأسباب لشكوكهم. وفي المقابل، أبدى المشاركون من ذوي الدخل المنخفض أو المعدوم تفاؤلاً أكبر تجاه قدرة الحكومة الانتقالية على استعادة النظام وقدرة النظام القضائي على أداء عمله. ويُظهر هذا التباين أن الفئات الأشد حرماناً اقتصادياً هي أيضًا الأكثر أملاً في حصول إصلاح مؤسسي، ربما لأنها ترى فيه المسار الأفضل نحو الاستقرار والاعتراف.

92. كما عمّق المستوى التعليمي هذه الاختلافات. فقد أبدى المشاركون من أصحاب الشهادات الجامعية أو العليا قدراً أكبر من الشك تجاه المؤسسات الوطنية. فقد قال 40% من خريجي الجامعات و54% من حملة شهادات الدراسات العليا و53% من حملة الشهادات العليا المتقدمة إنهم "لا يثقون" أو "لا يثقون إطلاقاً" بشأن الوضع في سوريا، مقارنة بنسبة 11% فقط بين غير المتعلمين و11% ممن لديهم تعليم ابتدائي و12% من الحاصلين على التعليم الثانوي. وانطبق ذلك على الثقة بالقضاء، إذ أفاد 53% من حملة الشهادات العليا المتقدمة بأنهم "لا يثقون" أو "لا يثقون إطلاقاً" بالمحاكم، في حين قال 91% من غير المتعلمين إنهم "يثقون" أو "يثقون جداً" بها.

93. كما أثّر المستوى التعليمي بشكل كبير على الوعي بالآليات الدولية. فقد كان المشاركون من أصحاب الشهادات الجامعية والعليا على دراية بالمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق أكثر من أصحاب المستويات التعليمية المتدنية. وكانوا أيضاً أكثر ميلاً للمطالبة برقابة دولية وتقديم دعم فني في إصلاح النظام القضائي.

94. توضح الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية مجتمعةً وجود علاقة عكسية بين الامتياز والثقة بالمؤسسات: فالأفراد الأكثر رفاهية وتعليماً يميلون إلى النقد والمساءلة، بينما يظهر أصحاب الموارد المحدودة مستويات أعلى من الثقة والتفاؤل. وتُستخلص من ذلك دلالات مهمة لبرامج العدالة الانتقالية، أهمها ضرورة إدارة توقعات

مختلف الفئات الاجتماعية وضمان أن تعود جهود الإصلاح بفوائد ملموسة على كل من الفئات المهمشة والمتعلمة على حد سواء.

الهوية الدينية والعرقية

95. برزت الهوية الدينية والعرقية كواحدة من أقوى العوامل التي تؤثر في تصورات السوريين للعدالة وشرعية مؤسسات الدولة. وكان الانقسام بين المشاركين من أصول كردية وعربية واضحاً جدًا، إلا أن الفروق ظهرت أيضاً بين الأقليات الدينية الأخرى.

96. من بين المشاركين الأكراد، قال 87% إنهم "لا يثقون" أو "لا يثقون إطلاقاً" بشأن الوضع الحالي في سوريا، مقارنة بنسبة 11% فقط من المشاركين العرب. وعزا أكثر من نصف المشاركين الأكراد (51%) تشاؤمهم إلى عدم الثقة بالحكومة وهياكل الحكم، بينما أرجعه 41% إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وفي المقابل، أبدى غالبية المشاركين العرب تفاؤلاً، مشيرين غالبًا إلى تحسن الحكم أو الوحدة الوطنية أو إحساس بالتجديد في ظل الإدارة الجديدة.

97. كما كان المشاركون الأكراد أقل ثقة بكثير بالنظام القضائي السوري. فقد قال 82% إنهم "لا يثقون" أو "لا يثقون إطلاقاً" بالنظام القضائي، مقارنة بنسبة 16% من العرب. وحدد 58% من الأكراد الفساد والتأثير السياسي والتحيز كمصدر لهذا الشك، بينما أشار 19% إلى ضعف سيادة القانون وهشاشة المؤسسات. وقال 85% من الأكراد إنهم لا يجدون أحكام المحاكم السورية موثوقة، مقابل 85% من العرب الذين وجدوا الأحكام موثوقة.

98. وفي الوقت نفسه، كان المشاركون الأكراد أكثر دراية بالآليات الدولية للعدالة وأكثر ميلاً لرؤية دور لها في عملية العدالة الانتقالية السورية. فقد اعتبر 18% من الأكراد أن على المؤسسات الدولية المساعدة في إصلاح القضاء وتعزيز سيادة القانون، مقارنة بنسبة 8٪ من العرب. وبالرغم من أن كلا المجموعتين أعطتا الأولوية للمحاسبة والملاحقة القضائية، فقد ركز الأكراد بشكل أكبر على الإصلاح الهيكلي والرقابة وضمانات الحماية.

99. تعود هذه الانقسامات إلى حد ما إلى الواقع السياسي المختلف. فالمناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال شرق سوريا تعمل تحت إدارة لامركزية على ارتباط محدود بالمؤسسات الكائنة في دمشق، ما يفسر بطبيعة الحال الشكوك تجاه الحكومة المركزية. لكن مستوى عدم ثقة

الأكراد يعكس أيضاً مظالم تاريخية أكثر عمقًا ناشئة عن الاستبعاد من التمثيل السياسي والاعتراف المحدود بحقوق الأكراد وعدم دمجهم فعليًا في جهود بناء الدولة بعد الصراع.

100. وفي المقابل، أبدى المشاركون من خلفيات علوية ودرزية، على الرغم من قلة عددهم، مستوى أعلى من الثقة بالمؤسسات الوطنية وإحساساً أقوى بالاستقرار، بينما أشار كثيرون منهم إلى تحسن الأوضاع الأمنية والإدارية. أما المشاركون المسيحيون، وإن كانوا أيضًا عينة صغيرة، فانسجمت آراؤهم أكثر مع آراء المشاركين العرب في ما يتعلق بالثقة بالمؤسسات، وربطوها غالبًا بالإحساس بالأمان والحماية المجتمعية.

الخاتمة

103. تقدّم هذه الدراسة فرصة نادرة لفهم تعريف السوريين للعدالة ورؤيتهم للمؤسسات المسؤولة عن تحقيقها وما ينتظرونه من أي عملية عدالة انتقالية. وما يتضح بشكل لا لبس فيه هو أن السوريين لا يطالبون بعملية محصورة أو فنية للعدالة الانتقالية بل بعدالة تحويلية وهي شكل من أشكال العدالة يتصدى للأضرار السابقة ويعيد تشكيل الأنظمة التي سمحت بحدوثها. وقد ربط السوريون باستمرار العدالة باستعادة الحقوق والمساواة أمام القانون والحماية من السلطة التعسفية وإعادة بناء مؤسسات تخدم المواطنين بدلًا من السيطرة عليهم. ويُنظر إلى المساءلة والبحث عن الحقيقة على أنهما أمران ضروريان للتأسيس لمستقبل مختلف وليس باعتبارهما غايتين نهائيتين.

104. بالرغم من أن ثقة الشعب في المؤسسات القضائية حقيقية، إلا أنها هشة. فقد عبّر المشاركون عن ثقتهم بالمحاكم والقضاة ليس لأنهم شهدوا إصلاحات نظامية، بل لأنهم يعتقدون أن الانتقال السياسي يتيح المجال للإصلاح. وبالتالي، تعكس هذه الثقة تطلعات سياسية أكثر مما هي قائمة على أداء مؤسسي مثبت. ويقدم ذلك دلالةً واضحة للسلطات الانتقالية وتتخلص بالآتي: ما لم تثبت المؤسسات الجديدة سريعاً أنها عادلة وشفافة ومستقلة، فإن هذه الثقة المبكرة قد تختفي بسرعة كما ظهرت.

105. كذلك الأمر، لا تقتصر مطالبة السوريين بالعدالة على دور المتلقي السلبي، بل يتوقعون المشاركة في تشكيل العملية. وبرزت مشاركة الناجين كأحد أبرز النتائج وأكثرها اتساقًا عبر الاستطلاع. فقد اعتبر كثيرون أن التمكن من الإدلاء بالشهادة والحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرار جزء مما يجعل العدالة عادلة. لكن تظهر البيانات أيضًا أن جميع المجموعات لا تشعر بالأمان أو الشمولية بالقدر ذاته، فعلى سبيل المثال صنف المشاركون الأكراد ضمانات الحماية كأهم آلية. وتجدر الإشرة إلى أن العدالة التي تستبعد بعض المجتمعات أو تعرضهم للخطر لا يمكن أن تبني شرعية.

106. في ما يخص السلطات الانتقالية في سوريا وشركائها الدوليين، لا تقتصر المهمة على محاكمة الجناة أو تعويض الضحايا أو كشف مصير المفقودين على الرغم من ضرورة هذه التدابير، بل تتعدى ذلك لتكون بناء نظام تكون فيه الدولة مسؤولة أمام مواطنيها وحامية للحقوق بالقانون ومانعة لاستخدام السلطة مجددًا لإلحاق الضرر والإفلات من العقاب. لا يطالب السوريون بطي صفحة الماضي فحسب، بل أيضًا بإعادة كتابة قواعد المستقبل.

التوصيات

تُستخلص التوصيات التالية من هذه النتائج مباشرة وتهدف إلى مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في صياغة عملية عدالة انتقالية شاملة وشرعية وفعّالة.

إلى الجمهورية العربية السورية

الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

• نظرًا لميول السوريين الواضحة نحو مسار يُحدث تغييرًا في الأنظمة ذاتها ولا يقتصر على معاقبة الأفراد، يتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وضع استراتيجية وطنية للعدالة التحويلية تتضمن أولويات محددة زمنيًا في مجالات المساءلة وجبر الضرر وكشف الحقيقة وضمان عدم التكرار ونشر هذه الاستراتيجية، على أن يتم إعدادها عبر مشاورات عامة واسعة مع الحرص على إشراك المناطق والمجتمعات التي تشهد مستويات متدنية من الثقة.

• نظرًا لأن السوريين يعتبرون أن المساءلة هي الأساس لضمان مستقبل مختلف، لا مجرّد وسيلة لمعاقبة انتهاكات الماضي، ينبغي أن تتضمّن عملية العدالة الانتقالية محكمة متخصّصة ومستقلّة للجرائم الجسيمة ومخوّلة بمحاكمة أبرز المسؤولين عن الانتهاكات الممنهجة، على أن تعمل هذه المحكمة بأعلى درجات الشفافية من خلال وضع معايير علنية لاختيار القضايا وتقديم تقارير دورية حول سير التقدّم. كما يجب أن ترتبط المساءلة بتغيير مؤسسي جذري بحيث تكشف الملاحقات القضائية عما أتاح حدوث الانتهاكات وأن تحدّد الإصلاحات اللازمة لتفكيك هياكل القمع، لا أن تكتفي بإدانة الأفراد فحسب.

• نظرًا لأن السوريين يعرّفون العدالة بإنها استعادة الحقوق وإعادة بناء الكرامة، يتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وضع برنامج تحويلي لجبر الضرر يجمع بين التعويض المالي واسترداد الممتلكات وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية (الإسكان والرعاية الصحية والتعليم وسبل الرزق). ولا بدّ للبرنامج من أن يعطي الأولوية للأسر النازحة وتلك التي تعيلها نساء، وذلك من أجل الحدّ من التفاوتات الهيكلية التي جعلت بعض الفئات (لا سيما النساء) أكثر عرضةً للضرر في الأساس، لا أن تقتصر مهمته على معالجة الأذى الفردي. كما يجب تصميم تدابير جبر الضرر بطريقة تعيد توزيع فرص الوصول إلى الموارد واستعادة الفاعلية الذاتية وإتاحة المشاركة الكاملة في إعادة بناء البلاد.

• نظرًا للرأي السائد الذي يرى أن مشاركة الناجين مسألة محورية في تحقيق العدالة، يتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية أن تجعل المشاركة قاعدة رسمية توجه تصميم العملية. ويجب إنشاء لجان استشارية دائمة للناجين في كل محافظة، مع ضمان تمثيل الضحايا في لجان جبر الضرر وكشف الحقيقة. كما ينبغي أن تشمل المشاركة فرصًا منظمة لتقديم الشهادات ضمن إجراءات وتدابير نفسية واجتماعية قوية لحماية السرية والكرامة والسلامة، بما في ذلك حماية الشهود وعمليات الموافقة المستنيرة والوصول إلى الدعم القانوني والنفسي المستقل.

• لضمان مشاركة واسعة النطاق، لا بدّ من أن تكون العملية متمركزة حول الناجين ومراعية للصدمات النفسية، مع بذل جهود مدروسة لإزالة جميع الحواجز التي تعيق الوصول إليها، ويشمل ذلك توفير معلومات واضحة بلغة يسهل فهمها والتواصل مع المجتمعات الريفية والمجتمعات ذات الثقة المنخفضة وتأمين قنوات آمنة للإبلاغ وتوفير فرق استشارية متنقلة وتقديم دعم مخصّص للناجين والناجيات من الاعتقال والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي والاختفاء القسري. كما ينبغي للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وضع استراتيجية شاملة

للجنسين وتنفيذها، لضمان مشاركة المرأة وتوليها مناصب قيادية على قدم المساواة مع الرجل، وتوفُّر إجراءات تراعي النوع الاجتماعي، وتدابير تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف والاستبعاد.

• نظرًا لأن الأغلبية الساحقة رافضة للعفو الشامل، يتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية أن تصدر إطارًا للعفو محدد النطاق يقتصر على مرتكبي الانتهاكات البسيطة غير المتورطين في جرائم جسيمة، على أن يشارك الضحايا في المشاورات. ويجب أن تخضع جميع قرارات العفو لمراجعة قضائية.

• في ضوء تأكيد المشاركين على الحق في محاكمات عادلة وضمانات الحقوق، ينبغي للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية إصدار توجيهات ملزمة لضمان المحاكمة العادلة في قضايا العدالة الانتقالية، بما في ذلك حق الحصول على محامٍ منذ أول مثول أمام القضاء واستبعاد الأدلة المستخلصة تحت التعذيب وحماية الضحايا والشهود.

الهيئة الوطنية للمفقودين

• نظرًا للأهمية الكبيرة التي يوليها السوريون لكشف الحقيقة والسجل التاريخي، يتعين على الهيئة الوطنية للمفقودين إنشاء سجل وطني موحد للمفقودين، قائم على بيانات موحَّدة وتديره الهيئة بالتعاون مع العائلات والمجتمع المدني. ويجب أن تضمن بروتوكولات تبادل المعلومات الحفاظ على الخصوصية وإتاحة الوصول للعائلات.

• نظرًا للتوقعات العالية في ما يتعلق بكشف الحقيقة والشفافية، ينبغي للهيئة الوطنية للمفقودين تنفيذ خطة جنائية وطنية لتحديد موقع المفقودين ورفع رفاتهم وتحديد هويتهم، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين والجامعات السورية. ويجب إصدار تقارير علنية منتظمة لرصد التقدّم المحرز.

• نظرًا لأن الأسر ما زالت تواجه عقبات أمام الحصول على المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية، يتعين على الهيئة الوطنية للمفقودين إنشاء مراكز إقليمية في مختلف المحافظات لتوفير الدعم القانوني والمشورة والإعانة المعيشية لذوي الأشخاص المفقودين.

وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء

• نظرًا للقلق المستمر بشأن النفوذ السياسي والانحياز ضمن الجهاز القضائي، يتعين على الوزارة تنفيذ عملية شفافة لفرز وتعيين القضاة تعتمد على معايير واضحة وعلنية، مع ضمان تمثيل متوازن للجنسين والمناطق بين القضاة والمدعين العامين.

• نظرًا لأن الأغلبية الساحقة من السوريين يطالبون بمساءلة شاملة ويرفضون العفو العام، يتعيّن على وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء الحرص على أن يتمتع النظام القضائي الوطني بالقدرة لدعم عمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، ويشمل ذلك بناء قدرات متخصصة للتحقيق وإعداد الدعاوى ومقاضاة الجرائم المرتبطة بالصراع.

مجلس الشعب ولجنة الإصلاح القانوني

• نظرًا لأن السوريين عبّروا عن استيائهم من الأحكام المتبقية من قانون الطوارئ وتجاوزات السلطة

التنفيذية، ينبغي على مجلس الشعب إلغاء أو إنهاء العمل بجميع أحكام الطوارئ ومكافحة الإرهاب التي تقوّض استقلال القضاء، ووضع نصوص واضحة تكفل حياد النيابة العامة والقضاء.

• نظرًا للأهمية المحورية التي يكتسبها الجبر واسترداد الممتلكات في التصورات حول العدالة، ينبغي على مجلس الشعب سنّ قانون لاسترداد الممتلكات والتعويضات يُبسّط إجراءات تقديم المطالبات ويضع بدائل عند استحالة الاسترجاع ويعطي الأولوية للأشخاص النازحين والأسر الأكثر عرضةً للضرر.

المؤسسات الأمنية

• نظرًا لأهمية ضمانات الحماية لدى المجتمعات التي تعاني من انخفاض مستويات الثقة ومخاوف أمنية، ينبغي على الحكومة إصدار ضمانات حماية للشهود والقضاة والمحامين والضحايا وتطبيقها.

إلى المجتمع الدولي

الدول الأعضاء

• نظرًا لأن السوريين يفضلون بشدة عملية عدالة يقودها السوريون أنفسهم، يتعين على الجهات المانحة توجيه جميع التمويلات مع ما ينسجم مع الأولويات المؤسسية الوطنية، أي المساءلة وجبر الضرر والمطالبة بالممتلكات وإصلاح القضاء، مع تجنب إنشاء هياكل موازية للمنظومة الوطنية.

• نظرًا لاستمرار انعدام الثقة بين المناطق والفجوات في الوصول إلى الخدمات القانونية، يتعين على الجهات المانحة الاستثمار في رقمنة قطاع العدالة وفي مراكز استشارية قانونية متنقلة وشبكات مساعدة قانونية بين المناطق، وتحديدًا في المناطق المحرومة وتلك التي تشكل فيها الأقليات أكثرية السكان.

• بما أن النساء يُبدين مستوى عالٍ من الثقة بالمؤسسات لكنهن ما زلن ممثلات تمثيلًا ضعيفًا في المناصب القيادية، ينبغي أن تتضمن برامج الجهات المانحة معايير قابلة للقياس في ما يخص إدراج النساء والأقليات في مؤسسات العدالة، مع تتبّع علنية للتقدّم المحرز.

هيئات الأمم المتحدة (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها)

• نظرًا للرغبة العارمة لدى السوريين في عملية عدالة يقودها السوريون وقلة معرفتهم بالهيئات الدولية، ينبغي على وكالات الأمم المتحدة أن تقدم الدعم للمؤسسات الوطنية لا أن تحل محلها. ويجب على هذه الوكالات توقيع مذكرات تفاهم رسمية مع الهيئات الوطنية للعدالة الانتقالية لتحديد معايير الدعم الفني وبروتوكولات تبادل المعلومات وضمانات حماية البيانات. وفي حين أن الهيئات الوطنية للعدالة الانتقالية تفتقر إلى ثقة الشعب، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة التركيز على تقديم الدعم الفني المباشر للمجتمعات التي تحاول المشاركة مباشرة في عمليات العدالة الانتقالية وبناء قدراتها.

• في ضوء الثقة الهشة التي بدأت تتعزز تدريجيًا في النظام القضائي السوري، ينبغي للأمم المتحدة إعطاء الأولوية لدمج خبراء فنيين في المؤسسات

السورية بدل إطلاق آليات خاضعة لإدارة خارجية. ويجب أن يعمل المستشارون المعنيون بإدارة القضايا والتوثيق الجنائي والتعامل مع الأدلة والدعم النفسي والاجتماعي جنبًا إلى جنب مع الكوادر السورية ضمن جداول زمنية واضحة لتولي الدولة المسؤولية الكاملة.

المحاكم والآليات الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، محكمة العدل الدولية، لجنة التحقيق الدولية، الآلية الدولية المحايدة والمستقلة)

• نظرًا لانتشار عدم الإلمام بآليات العدالة الدولية، يتعين على هذه الهيئات إطلاق حملات توعية باللغة العربية تشرح فيها اختصاصها وإجراءاتها وحدود صلاحياتها عبر الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات المجتمعية، مستهدفةً بشكل خاص للمناطق الواقعة خارج دمشق وللجمهور النسائي.

إلى المجتمع المدني

منظمات المساعدة القانوني ونقابات المحامين

نظرًا لأن السوريين يؤكدون على أن العدالة هي عملية وليست مجرد نتيجة، يتعين على الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية أن تتجاوز الدعم الفردي لكل قضية وأن تعمل كآليات تمكين هيكلية تتيح المشاركة من خلال ما يلي:

• تعميم الوصول إلى العدالة عبر إقامة جلسات معلومات عامة منتظمة، مع إعطاء الأولوية للنساء والنازحين والمجتمعات ذات مستويات الثقة المنخفضة، لتوضيح كيفية رفع الدعاوى والإدلاء بالشهادة والحصول إلى التعويضات في إطار الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين.

• إنشاء مسارات إحالة آمنة وسرية تتيح للناجين التفاعل مع مؤسسات العدالة من دون خوف من الأذى أو الانتقام.

• تقديم الدعم المعنوي والنفسي المستقل، مع إدراك أن المشاركة غالبًا ما تنطوي على مخاطر شخصية أو توترات اجتماعية أو إثارة صدمات نفسية قديمة.

جمعيات الضحايا والناجين، مجموعات التوثيق

نظرًا لأن السوريين يرون العدالة على أنها تحول في علاقات السلطة، بعيدًا عن سيطرة الدولة ومع التركيز على حقوق المتضررين، يجب على المنظمات التي يقودها ناجون القيام بما يلي:

• إنشاء تحالف وطني بقيادة الناجين يمكّن الضحايا من صياغة تصميم العدالة الانتقالية ومراقبتها وتطبيقها بدلاً من من الاكتفاء باستشارتهم فحسب.

• توحيد ممارسات التوثيق واعتماد بروتوكولات قائمة على الموافقة ومراعية للصدمات النفسية وضمان مشاركة الأدلة بشكل آمن مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين، بحيث تصبح الأدلة التي تجمعها المجتمعات مقبولة قانونيًا وقابلة للاستخدام الفعلي.

منظمات حقوق المرأة

نظرًا لأن النساء اعتبرن أن العدالة لا تقتصر على المساءلة بل هي أيضًا وسيلة لإحداث تغييرات هيكلية، يتعين على المنظمات المعنية بحقوق المرأة القيام بما يلي:

• التعاون مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين لتصميم تدابير جبر تراعي المرأة وآليات إبلاغ ومسارات مشاركة تعالج أوجه عدم المساواة التي جعلت النساء عرضة للأذى.

• مراقبة تمثيل النساء ومشاركتهن في مواقع قيادية في هيئات العدالة الانتقالية ونشر سجلات منتظمة لتقييم المساءلة.

أجهزة الرقابة والشبكات المستقلة

نظرًا لأن الثقة في المؤسسات مرتفعة وهشة في الوقت نفسه وباعتبار أنها قائمة على أمل سياسي لا على أداء فعلي، يتعين على المراقبين المستقلين القيام بما يلي:

• متابعة مدى التزام المؤسسات بمعايير المحاكمة العادلة وبدمج مختلف المناطق ومشاركة الضحايا والأقليات.

• القيام بشكل دوري بنشر سجلات تقييم عامة تقيس ما إذا كانت العدالة تتجه نحو مزيد من الإنصاف والشفافية والتحول مع مرور الوقت.

زعماء المجتمع والدين

نظرًا لأن السوريين يربطون العدالة بمستقبل قائم على المساواة والمواطنة المشتركة، يتعين على زعماء المجتمع القيام بما يلي:

• تيسير عمليات الحوار والتعايش المشترك، استكمالًا لجهود المساءلة من خلال منع نشوء حلقات جديدة من الإقصاء أو الانتقام.

• قيادة حملات تثقيف قانوني باللغتين العربية والكردية وبأسلوب واضح يسهل فهمه، لتوضيح كيفية المشاركة مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين، مع استهداف النساء والسكان الريفيين ومجموعات الأقليات.

الملحق الأول - منهجية الاستطلاع

تدور هذه الدراسة حول سؤال بحثي مركّب:

ما هو رأي السوريين في نظام العدالة في بلادهم؟ وما الذي تعنيه العدالة والمساءلة، ولا سيما في إطار عملية العدالة الانتقالية في سوريا، وما مدى أهميتهما لتحقيق سلام مستدام بعد الصراع؟

مع دخول سوريا مرحلة العدالة الانتقالية، أصبح من الضروري إعادة بناء المؤسسات القضائية على أسس الثقة والإنصاف والحياد. ولذلك يعدّ فهم تصورات الناس حول العدالة والمساءلة شرطًا أساسيًا لتصميم آليات عدالة انتقالية تحظى بالشرعية والفعالية.

وانطلاقًا من هذا السؤال المحوري، تم إعداد مجموعة من الأسئلة المركّزة للتعرف على تجارب السوريين وتصوراتهم وتوقعاتهم بشأن العدالة. وقد أرشدت الأسئلة الفرعية التالية عملية تصميم الاستطلاع وتحليل نتائجه:

• **الثقة والفعالية** – هل يثق السوريون في نظام العدالة الحالي؟

• **حقوق المحاكمة العادلة** – هل تُعتبر ضمانات المحاكمة العادلة محترمة في المحاكم السورية؟

• **نزاهة القضاء** – هل يُنظر إلى القضاة على أنهم أكفاء ومحايدين وعادلين؟

• **الوصول إلى العدالة** – هل يستطيع السوريون الحصول على استشارة قانونية أو تمثيل قانوني يثقون به؟

• **الإصلاح المؤسسي** – كيف يمكن للحكومة الجديدة ووزارة العدل والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية بناء المصداقية وتعزيز ثقة الشعب؟

• **دور المجتمع المدني** – كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني دعم مسارات العدالة وتعزيز الثقة؟

• **تعريفات العدالة** – ماذا تعني "العدالة" للسوريين العاديين؟

• **جبر الضرر والانتصاف**–ما أشكال الجبر التي يعتبرها الناجون ضرورية لاستعادة كرامتهم والشعور بالاكتمال؟

• **دمج الناجين** – كيف يمكن الوصول إلى الناجين ودعمهم ضمن عملية العدالة الانتقالية؟

• **المساءلة** – من يتحمل مسؤولية تحقيق العدالة من وجهة نظر السوريين؟

• **العقبات أمام العدالة** – ما العقبات التي تمنع السوريين من الوصول إلى العدالة اليوم؟

• **الجوانب الدولية** – ما الدور الذي تؤديه المحاكم والآليات الدولية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة في تصوّر السوريين لمسار العدالة؟

يهدف الاستطلاع من خلال معالجة هذه الأسئلة إلى تكوين فكرة شاملة عن تصورات السوريين حول العدالة، بما في ذلك كيفية تعريفهم لها ومكامن ثقتهم والمتطلبات اللازمة برأيهم حتى تتحقق المساءلة والمصالحة فعليًا. وتعدّ هذه المعطيات مهمة جدًا للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات الانتقالية والشركاء الدوليين الساعين لتصميم مسارات عدالة تعكس الواقع السوري وتُسهم في سلام مستدام وشرعي.

وللإجابة عن سؤال البحث، ُجمعت بيانات كمية ونوعية عبر استطلاع مختلط الأساليب موجّه إلى الشعب السوري. وقد ُوضع الاستطلاع على منصة Kobo Toolbox، وهي منصة آمنة لجمع البيانات تُستخدم على نطاق واسع في الأبحاث الإنسانية والاجتماعية. وتألف الاستطلاع من قسمين، جمع الأول بيانات ديموغرافية للتعرف على خصائص المشاركين وإتاحة المقارنات بين المجموعات، في حين استطلع القسم الثاني التصورات حول العدالة في سوريا من خلال مزيج من الأسئلة الكمية والأسئلة المفتوحة للحصول على آراء دقيقة.

كان حجم العينة المستهدف 1000 مشارك، بينما بلغ العدد النهائي للإجابات 1101 إجابة. وبعد إغلاق الاستطلاع، تُرجمت الإجابات من العربية إلى الإنجليزية باستخدام تطبيق DEEPL، وتمت مراجعة عينة يدويًا للتحقق من دقتها. كما تم التحقق من البيانات للتأكد من عدم وجود قيم مفقودة وتباينات، كما جرى توثيق عمليتي الترجمة وإعادة الترميز لأغراض التتبع. واستُخدم برنامج Microsoft Excel لتحليل البيانات الكمية والترميز الاستقرائي في تحليل البيانات النوعية لتحديد أبرز الموضوعات التي ظهرت من إفادات المشاركين. وبعد انتهاء التحليل، تم إعداد هذا التقرير لإبراز أهم النتائج والاتجاهات التي كشفتها البيانات والبحث فيها.

بناء الاستطلاع

بدأ الاستطلاع بتعليمات أساسية)الملحق الأول(، تلاها خمسة عشر سؤا ًلا ديموغرافيًا ُوضعت بهدف دعم التحليل وتحديد العلاقة المحتملة بين الإجابات والعوامل الديموغرافية. كانت معظم هذه الأسئلة مغلقة، إلا أن بعضها)مثل "الموقع الحالي" و"فرد معتقل من العائلة "(أتاحت المجال لإجابات مفتوحة موجزة على سبيل المتابعة. كما ُطلب من المشاركين الإشارة إلى ما إذا كانوا قد تلقّوا مساعدة في تعبئة الاستطلاع وتحديد نوع تلك المساعدة في حال تلقوها. وترد الأسئلة الديموغرافية كاملة في الملحق الثاني.

أما الجزء الموضوعي من الاستطلاع فضمّ 14 سؤالاً لا ُصممت لتحقيق توازن بين عمق المواضيع وسهولة المشاركة. وقد جرى تحديد هذا العدد بما يتوافق مع أفضل الممارسات في تصميم استطلاعات الرأي للتشجيع على إتمامها ولجمع بيانات كافية للإجابة عن سؤال البحث. وقد توزعت هذه الأسئلة على النحو الآتي:

- **سبعة أسئلة مغلقة بالكامل**
- **أربعة أسئلة بنمط نعم/كلا مع متابعة مفتوحة**
- **ثلاثة أسئلة مفتوحة بالكامل**

وترد هذه الأسئلة الموضوعية في الملحق الثاني.

تنفيذ الاستطلاع

أُجري الاستطلاع عبر منصة Kobo Toolbox باللغتين العربية والإنجليزية، ما أتاح مشاركة أفراد من خلفيات لغوية متنوعة. وبالرغم من أن العربية كانت اللغة الأساسية، قدّم مستط ِلعون ميدانيون من المجتمعات المحلية ترجمة غير رسمية عند الضرورة لإتاحة المشاركة للمتحدثين بلغات محلية أخرى. وقد سمحت خاصية استخدام المنصة بدون اتصال بالانترنت بجمع البيانات حتى في المناطق ذات الاتصال المحدود بالإنترنت. وقد قامت كل من منظمة الحركة القانونية العالمية) LAW(ومنظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية بنشر الاستطلاع عبر شبكاتها وموظفيها ومنظماتها الشريكة. وجمع شركاء ومحامو LAW الإجابات من دمشق وحمص واللاذقية وإدلب وحلب، ور ّكزت منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على شمال شرق سوريا، بما في ذلك الحسكة ودير الزور والرقة، فيما وُسّع المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية النطاق ليشمل السويداء ودرعا واللاذقية وريف دمشق. وفي جميع الحالات، طلب من المُستط ِلعين الحفاظ على الموضوعية وتقديم التوضيحات عند الضرورة فحسب وتجنّب أي تأثير على أجوبة المشاركين.
وأُجري استطلاع تجريبي شمل 50 مشاركاً في تموز/ يوليو 2025 لاختبار التصميم وسير العملية. واستنادًا إلى الملاحظات الواردة، أُجريت تعديلات طفيفة لتعزيز وضوح الأسئلة وتسهيل فهمها.

تحليل الاستطلاع

اعتمد التحليل على منهجية تجمع بين الأسلوب الكمي و الأسلوب النوعي. وجرى تحليل البيانات الكمية تحليلاً وصفيًا، بينما خضعت البيانات النوعية لعملية ترميز استقرائي. كما تمت مراجعة كل إجابة مفتوحة وإسناد رمز واحد أو أكثر لها يمثل الأفكار الأساسية الواردة فيها. وجرى تجميع الرموز المتشابهة في فئات موضوعاتية أُدرجت في دليل الرموز (الملحق الرابع). وقد أتاح هذا النهج استخلاص نتائج مباشرة مما قالهِ المشاركون، بما يعكس وجهات النظر السورية دون فرض افتراضات خارجية.

وجرى بعد ذلك تحليل مجموعة البيانات المدمجة مقابل المتغيرات الديموغرافية لتحديد الاتجاهات والفروقات عبر المناطق والنوع الاجتماعي وغيرها من الفئات الفرعية. وبالنظر إلى حجم العينة الكلي البالغ 1101 مشارك، اعتُبرت النتائج موثوقة عندما شكّلت إحدى الفئات الفرعية نسبة أدناها 5% (حوالى 55 مشاركاً) من الإجمالي. أما الفئات الفرعية التي تمثل أقل من 3٪ من المشاركين (حوالى 33 مشاركاً) فاستخدمت لأغراض الاستدلال ليس إلا.

الافتراضات والقيود

من المحتمل أن تكون النتائج قد تأثرت بعوامل عدة. فقد يؤدي توزيع الاستطلاع عبر الشبكات المحلية إلى نوع من التحيز في اختيار العينة، رغم الحد من ذلك عبر حملات تواصل موجهة وعينات عشوائية من الشارع في حمص ودمشق. كذلك الأمر، حصرت متطلبات الوصول الرقمي المشاركة بالأفراد الذين يمتلكون هاتفًا أو جهازاً لوحيًا أو حاسوبًا، مع العلم أن خاصية استخدام منصة Kobo Toolbox من دون اتصال بالانترنت وسّعت نطاق المشاركة في المناطق ضعيفة الاتصال.

ولعلّ طبيعة بعض الأسئلة المعقدة وتنوع الخلفيات التعليمية للمشاركين قد أثّرا على قدرة المشاركين على الفهم. ولذلك أتيح للمشاركين طلب مساعدة محايدة من ال ُمستط ِلعين الميدانيين، كما تضمن الاستبيان سؤالاً يستفسر عما إذا كان المشارك قد تلقى مساعدة.

كما يحتمل أن تكون الترجمة بين العربية والإنجليزية قد أحدثت تغييرات دقيقة في المعنى، على الرغم من التدقيق اليدوي لضمان دقتها. وكذلك الأمر، ربما واجه المشاركون غير الناطقين بالعربية أو الإنجليزية صعوبات في التعبير عن آراء دقيقة أو معقدة.
أخيراً، يعكس الاستطلاع تصورات المشاركين خلال فترة زمنية محددة، وهي بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2025، وبالتالي فهو يمثل مرحلة زمنية معينة. ويبقى من المر ّجح أن تتغير الآراء بشأن العدالة والمساءلة مع تقدم سير المرحلة الانتقالية في سوريا.

الملحق الثاني - تعليمات الاستطلاع

شكراً لاستعدادك للمشاركة في هذا الاستطلاع. يتألف هذا الاستطلاع من مجموعتين من الأسئلة، تتناول الأولى أسئلة ديموغرافية أساسية عنك، بينما تتضمن الثانية أسئلة تهدف إلى معرفة آرائك ومشاعرك حول بعض القضايا المتعلقة بالحكومة السورية بعد نظام الأسد وتصوّراتك بشأن العدالة.
يرجى الإجابة على جميع الأسئلة حسب معرفتك وقدرتك. ويرجى عدم طلب المساعدة من أي جهة خارجية لتعبئة الاستبيان. إذا كنت بحاجة إلى مساعدة، يرجى طلبها من الشخص الذي قدّم لك الاستبيان. في حال تعذر عليك فهم سؤال ما، يرجى الإجابة عليه حسب معرفتك. وإذا كنت بحاجة لمزيد من التوضيح، يرجى عدم طلب ذلك إلا من الشخص الذي وزع الاستبيان عليك.
ما إن تبدأ بالاستبيان، يفترض بك الإجابة عن كل سؤال. يتضمن الاستبيان 18 سؤالاً ديموغرافيًا و14 سؤالاً موضوعيًا. لا يمكن إيقاف الاستبيان مؤقتًا ولا يمكن تحفيظ الإجابات وإغلاق الاستبيان ثم العودة لإكماله. لذلك، يرجى تخصيص وقت كافٍ لإكمال الاستبيان بالكامل قبل البدء.
تم إعداد الاستبيان باستخدام برنامج Kobo Toolbox، وهي خدمة متداولة لجمع البيانات عبر الإنترنت تضمن الالتزام بالمعايير المهنية ومتطلبات خصوصية وأمان البيانات. سيكون لمنظمة الحركة القانونية العالمية Legal Action Worldwide الحق في الوصول إلى البيانات المجمعة، لكن لن يُطلب منك أي معلومات تعريفية مثل الاسم أو تاريخ الميلاد أو بيانات الاتصال، ولن تُسجّل أو تُخزّن هذه المعلومات. يضمن الاستبيان السرية التامة وعدم الكشف عن هوية المشاركين. ستُستخدم نتائج الاستبيان كمرجع لتوجيه أعمال ومنتجات منظمة الحركة القانونية العالمية Legal Action Worldwide المستقبلية، سواء على المستوى الخاص أو العام.
وستتوفر مساحة في نهاية الاستبيان لإضافة أي ملاحظات أو أسئلة إضافية تودّ(ين) طرحها.

الملحق الثالث - استبيان الاستطلاع

معلومات ديموغرافية

- **العمر**
  > قائمة منسدلة بالأرقام

- **هل تلقيت أي مساعدة في تعبئة هذا الاستبيان؟**
  > هل طرح عليك أحد الأسئلة؛ هل ساعدك أحد على فهم سؤال أو أكثر من سؤال؛ هل قدم لك أحد هاتفًا أو شبكة إنترنت أو حاسوبًا لتعبئة الاستبيان؛ هل ساعدك أحد على ترجمة الأسئلة أو الإجابات؛ لا شيء مما سبق

- **النوع الاجتماعي؟**
  > ذكر؛ أنثى؛ غير ذلك

- **الديانة؟**
  > مسلم سني؛ مسلم شيعي؛ علوي؛ درزي؛ مسيحي؛ يزيدي؛ غير ذلك

- **الهوية العرقية؟**
  > عربي؛ يزيدي؛ كردي؛ تركماني؛ آشوري؛ أرمني؛ شركسي؛ غير ذلك

- **الموقع الحالي (على أساس المحافظة مع مربع مفتوح لتحديد الموقع بدقة)**
  > حلب؛ الرقة؛ الحسكة؛ دير الزور؛ حمص؛ حماة؛ إدلب؛ اللاذقية؛ طرطوس؛ دمشق؛ ريف دمشق؛ القنيطرة؛ درعا؛ السويداء

- **وضع النزوح؟**
  > نازح(ة) مؤقتًا؛ نازح(ة) دائمًا؛ نزحت وعُدت إلى المنزل؛ لست نازحًا

- **الوضع الوظيفي؟**
  > موظف(ة) بدوام كامل؛ موظف(ة) بدوام جزئي؛ عامل(ة) يومي؛ عاطل(ة) عن العمل

- **الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذاتي؟**
  > ميسور؛ دخل مرتفع متوسط؛ دخل متوسط؛ دخل منخفض متوسط؛ دخل منخفض؛ بلا دخل

- **أعلى مستوى تعليمي؟**
  > درجة دراسات عليا؛ إجازة جامعية؛ شهادة جامعية؛ إتمام الثانوية؛ إتمام الابتدائية؛ لا شيء

- **الوضع العائلي؟**
  > أعزب/عازبة؛ متزوج(ة) مع أطفال؛ متزوج(ة) بدون أطفال؛ أعزب/عازبة مع أطفال

- **هل سبق أن تم اعتقالك في سوريا؟**
  > نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ كلا

- **هل لديك أحد من أفراد أسرتك المباشرة (أم، أب، ابن، ابنة، شقيق، شقيقة) تم اعتقاله في سوريا؟**
  > نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ كلا

- **هل لديك أحد من أفراد أسرتك المباشرة مفقود حاليًا؟**
  > نعم، قبل 2011؛ نعم، بعد 2011؛ كلا

- **هل سبق أن خضعت لمحاكمة جنائية في سوريا؟**
  > نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ كلا

- **هل سبق أن شاركت في دعوى مدنية في سوريا؟**
  > نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ كلا

تصورات حول العدالة

1. هل أنت مطمئن(ة) حيال الوضع الحالي في سوريا؟

a. مغلق: مطمئن(ة) جدًا؛ مطمئن(ة)؛ محايد(ة)؛ لست مطمئن(ة)؛ لست مطمئن(ة) إطلاقًا

b. متابعة (إلزامية): يرجى التوضيح

2. هل تثق(ين) بالنظام القضائي السوري (القضاة، كتاب المحكمة، المدعون العامون، المحامون، إلخ) ليكون محايدًا ومستقلًا ويعامل الجميع على قدم المساواة؟

a. مغلق: أثق بشدة؛ أثق؛ محايد؛ لا أثق؛ لا أثق إطلاقًا

b. متابعة (إلزامية): يرجى التوضيح

3. هل تعتقد(ين) أن أحكام المحاكم السورية جديرة بالثقة ويجب الالتزام بها؟

a. مغلق: نعم أو كلا

b. متابعة (إلزامية): إذا كانت إجابتك "كلا"، لماذا؟

4. هل تشعر(ين) أنه يمكنك الوصول إلى مساعدة قانونية يمكنك الوثوق بها؟

a. مغلق: نعم أو كلا

b. متابعة (إلزامية): إذا كانت إجابتك "كلا"، لماذا؟

5. هل من الضروري مقاضاة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خلال الحرب لكي يتحقق السلام في سوريا؟

a. مغلق: نعم أو كلا

b. متابعة (إلزامية): إذا كانت إجابتك "نعم"، ما شكل "العدالة" المطلوبة؟

6. ماذا تعني لك كلمة "عدالة"؟

a. إجابة مفتوحة

7. من هو المسؤول عن تحقيق العدالة؟

a. إجابة مفتوحة

8. هل سيتم تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت خلال الصراع؟

a. مغلق: محتمل جدًا؛ محتمل؛ غير متأكد(ة)؛ غير محتمل؛ غير محتمل إطلاقًا

9. هل تؤيد(ين) العفو عن الأفراد الذين شاركوا في حكومة الأسد؟

a. مغلق: نعم أو كلا

b. متابعة (إلزامية): إذا كانت إجابتك "نعم"، من يجب أن يحصل على العفو؟

10. ما الذي تودّ(ين) أن يحدث لتتحقق العدالة؟ (الترتيب حسب الأولوية)

a. مغلق مع مربعات مرقمة: معاقبة الجناة؛ التعويض المالي؛ استعادة الممتلكات؛ الاعتذارات العلنية؛ إعادة بناء البنية التحتية المدمرة خلال الحرب؛ إحياء الذكرى العام؛ ضمانات الحماية

11. ما مدى أهمية مشاركة الضحايا في عمليات تحقيق العدالة؟

a. مغلق: مهمة جدًا؛ مهمة؛ غير متأكد(ة)؛ مهمة إلى حد ما؛ غير مهمة

12. ما مدى أهمية أن يكون السجل التاريخي للصراع متاحًا للعامة، بما في ذلك الحقيقة الموضوعية عن بعض الأحداث؟

a. مغلق: مهم جدًا؛ مهم؛ غير متأكد(ة)؛ مهم إلى حد ما؛ غير مهم

13. هل تعرف(ين) أيًّا من المؤسسات التالية؟

a. مغلق مع مربعات اختيار: محكمة العدل الدولية؛ المحكمة الجنائية الدولية؛ لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا؛ الآلية الدولية المحايدة والمستقلة؛ المؤسسة المستقلة للأشخاص المفقودين في سوريا؛ لا شيء مما سبق

14. ما الدور الذي تعتقد(ين) أنه يجب أن تؤديه المؤسسات الدولية، إن وُجدت، في تحقيق العدالة في سوريا؟

a. إجابة مفتوحة

15. هل ترغب(ين) في إضافة أي ملاحظات إضافية؟

a. إجابة مفتوحة

1. Syria's new transitional PM calls for stability and calm, David Gritten, BBC NEWS, 11 December 2024,
https://www.bbc.com/news/articles/c5yxrpkx00yo
After taking Damascus, Syria' s opposition begins government formation, AL JAZEERA, 10 December 2024,
https://www.aljazeera.com/news/2024/12/10/after-taking-damascus-syria-opposition-begins-government
Syrian transitional government head al-Bashir calls for 'stability and calm', LE MONDE, 10 December 2024,
https://www.lemonde.fr/en/syria/article/2024/12/10/syria-rebels-name-mohammed-al-bashir-head-of-transitional-government_6735906_229.html
2. @sana_gov (9 Dec. 2024) — https://t.me/sana_gov/119101
3. Syria' s new government to investigate Assad' s regime, BBC NEWS, 10 December 2024,
https://www.bbc.com/news/articles/c047579lzklo;
Syrian leader offers reward for details of Assad officials involved in war crimes, THE GUARDIAN, 10 December 2024,
https://www.theguardian.com/world/2024/dec/10/syria-fall-of-assad-regime- justice-atrocities-war-crimes-icc; Maher Al Mounes, Syria rebel leader vows to pursue former officials for torture, war crimes, AL-MONITOR, 9 December 2024,
https://www.al-monitor.com/originals/2024/12/syria-rebel-leader-vows-pursue-former- officials-torture-war-crimes;
After taking Damascus, Syria's opposition begins government formation, AL JAZEERA, 10 December 2024,
https://www.aljazeera.com/news/2024/12/10/after-taking-damascus-syria-opposition-begins-government
4. Inside Syria' s New Leader›s Palace: Exclusive Full Interview, Joe Hattab (Dec. 2024)
https://www.youtube.com/watch?v=-iWCRJTww4Q
5. International Criminal Court @IntlCrimCourt (15 December 2024),
https://x.com/IntlCrimCourt/status/1880268135099728193
6. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Report of the Human Rights Council on its 59th session, U.N. Doc. A/HRC/59/4 (18 March 2025) — see paras. 24-26, 39-47.
7. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Report of the Human Rights Council on its 59th session, U.N. Doc. A/HRC/59/4 (18 March 2025) — see para. 24.
8. Ruaa al-Jazaeri, Statement by Military Operations Command announcing Syrian Revolution Victory, SYRIAN ARAB NEWS AGENCY (SANA), 30 January 2025,
https://sana.sy/en/uncategorized/345609/
9. Mazen Eyon, Final statement of Syrian National Dialogue Conference calls for preserving unity of Syria and sovereignty over its entire territory, SYRIAN ARAB NEWS AGENCY (SANA), 25 February 2025,
https://archive.sana.sy/en/?p=348121
National Dialogue Conference Concludes with 18-Point Final Statement, THE SYRIAN OBSERVER, 26 February 2025,
https://syrianobserver.com/syrian-actors/national-dialogue-conference-concludes-with-18-point-final-statement.html
10. Constitutional Declaration of the Syrian Arab Republic, Arts. 48 & 51 (13 March 2025),
https://constitutionnet.org/sites/default/files/2025-03/2025.03.13%20-%20Constitutional%20declaration%20%28English%29.pdf
11. Constitutional Declaration of the Syrian Arab Republic, Part II (13 March 2025)
https://constitutionnet.org/sites/default/files/2025-03/2025.03.13%20-%20Constitutional%20declaration%20%28English%29.pdf
12. HUMAN RIGHTS WATCH, Syria: Constitutional Declaration Risks Endangering Rights, 25 March 2025,
https://www.hrw.org/news/2025/03/25/syria-constitutional-declaration-risks-endangering-rights
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS, The Syrian Constitutional Declaration between Requirements for Stability and Principles of Good Governance, 20 September 2025,
https://snhr.org/blog/2025/09/20/the-syrian-constitutional-declaration-between-requirements-for-stability-and-principles-of-good-governance/
13.Syrian Arab Republic, Presidential Decree No. 20 establishing the National Authority for Transitional Justice, 17 May 2025,
https://archive.sana.sy/en/?p=355958
14. Ibid.
15. SYRIAN OBSERVATORY FOR HUMAN RIGHTS, Al-Suwayda bloodshed in seven days | Primary death toll in Al-Suwaidaa hits 1,399 including 196 executed, 23 July 2025,
https://www.syriahr.com/en/366435/
15. SYRIAN MEMORY INSTITUTION, Decree No. 143 of 2025: Ratification of the temporary electoral system for the Syrian People' s Assembly, Decree 143. Art. 9; Decree No. 143 Art. 23;
https://syrianmemory.org/archive/documents/68ab6e0b255097af642a207f
16. SYRIAN MEMORY INSTITUTION, Decree No. 143 of 2025: Ratification of the temporary electoral system for the Syrian People' s Assembly, Decree 143. Art. 9; Decree No. 143 Art. 23;
https://syrianmemory.org/archive/documents/68ab6e0b255097af642a207f
17. Justin Salhani, Everything you need to know about Syria's first post-Assad elections, AL JAZEERA, 5 October 2025,
https://www.aljazeera.com/news/2025/10/5/everything-you-need-to-know-about-syrias-first-post-assad-elections;
REUTERS,
First results for Syria›s new parliament show low share for minorities, women, 6 October 2025,
https://www.reuters.com/world/middle-east/first-results-syrias-new-parliament-show-low-share-minorities-women-2025-10-06/; What to expect as Syria holds first parliamentary elections since Assad›s ouster, NPR, 5 October 2025,
https://www.npr.org/2025/10/05/nx-s1-5563029/syria-first-elections-assad-ouster
18. Mazen Eyon, Higher Committee for Parliament Elections Issues Official Results of the 2025 Term, SYRIAN ARAB NEWS AGENCY (SANA), 6 October 2025,
https://sana.sy/en/local/2271255/
19. Assaad Al Achi, Flawed elections: The Syrian People's Assembly of October 2025,
KONRAD-ADENAUER-STIFTUNG, 16 October 2025,
https://www.kas.de/documents/284382/284431/Flawed+elections+The+Syrian+Peoples+Assembly+of+October+2025.pdf/9646d7b0-909f-d6e3-d22a-ccf2916065d0?version=2.0&t=1760709015343 -- see page 10.
20. Ibid. pg.5
21. Syrian Arab Republic, Constitutional Declaration, Art. 24(3) (13 March 2025),
https://constitutionnet.org/sites/default/files/2025-03/2025.03.13-%20Constitutional%20declaration%20%28English%29.pdf